



مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْأَلَانِ
فِي الْإِسْلَامِ
لفضيلة الشيخ أبو الوفاء مصطفى المراغى

السنة الثامنة

بالحمد والعشرون

نظمه إسلامية

سلسلة البحوث الإسلامية



0173119

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠١

الدكتور / القطب محمد طلبة

القاهرة

مكتبة
الكتور القطب محمد القطب الحبلية
فيود محمد قطب شافع محمد قطب
المعادي

١٠٠٩ انقطن ١٩٧٣

مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْمَالِ فِي الْإِسْلَامِ

لفضيلة الشيخ أبو الوفا مصطفى المراءغي

الجنة الثانية - الكتاب الحادي والعشرون

رجب ١٣٩٠ هـ - سبتمبر ١٩٧٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

لفضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدك النبيين ،
وخاتم المرسلين سيدنا محمد قدوة أهل الحق واليقين، وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد :

فقد أحب الله الإنسان ورفع شأنه ، وأعلى قدره ، ووضع
من جميع خلقه في أرقى منزلة ، وزوده فوق قدراته البدنية بمسكاته
الفكرية ، وطاقاته العقلية ، وكانت الحكمة الإلهية البالغة في ذلك
أن يهيئ المولى عز وجل الإنسان لمهارة هذا الكون ولحملي
مسئوليته فيه ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالعمل الدائب الدائم ،
والنشاط المستمر المتواصل لاستغلال خيرات الأرض وما أفاء الله به
على الإنسان من جليل النعم وما من به عليه من مصادر لا تنفد

ومدد لا ينقطع من المسواد والمخامات والقوانين والنواميس
لأنه تصلح أن تكون موضوعاً لنشاط الإنسان ومادة لعمله
وحقلاً لتفكيره وتأمله .

وبمقدار ما يبذل الإنسان من عمل وما يقدم من جهد يكون
فصيبه من الحياة الأفضل ، ويكون حظه من السعادة .

ويتناسب المستوى الحضارى له ولمجتمعه مع قيمة وحجم
ما يبذل من عمل وجهد ، وما يتحمل فيه من مشقة كما وكيفا .

فكلما كانت قيمة الإنسان في أن يعمل ، وكانت قيمة العمل
تتراى بترتب عليه من ثمرة ونفع للفرد والمجتمع ، وكان مبلغ ما فيه
من نفع متناسباً طردياً وعكسياً مع مبلغ إتقانه وإحسانه .

من أجل ذلك كله كان العمل والمال ضرورتين من ضرورات
الحياة الإنسانية ، وأساسين هامين من أسس الاقتصاد الحديث
بل دعامتين قويتين من دعائم الرقى الحضارى والازدهار والتقدم
لأى مجتمع من المجتمعات .

للعمل كعنصر أساسى من عناصر الإنتاج .

والمال كعنصر ضرورى من عناصر العمل .

بل وكأساس موضوعى له ، هما دعائما الاقتصاد لأى مجتمع

قوى الأركان متين الأسس . فليس بغريب إذن أن يهتم الإسلام :
بالعمل وبالعاملين وأن يحض عليه وأن يجعل الأرض بكل ما فيها
مهياة لبذل النشاط ومسخرة لصالح الإنسان وسعادته على أن يبذل
جهده ويستغل طاقته في استخدامها والانتفاع بتحيراتهما .

ذلك ما يشير إليه الحق جل وعلا في غير موضع من القرآن
الكريم كما في الآيات التالية :

« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا
من رزقه » . (١)

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . (٢)

« من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة
طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » . (٣)

ولم يكتف الإسلام بطلب العمل والحض عليه وإنما تجاوز ذلك
في درجات الرقي والسمو إلى المطالبة بإتقان العمل وإخلاص النية فيه .

أما إتقان العمل فقد بينه قول الرسول ﷺ :

« إن الله يحب من أحكم إذا عمل عملا أن يتقنه » .

وكحافظ على هذا الإتقان والإحسان في العمل يقول عز من قائل :

[٥] الملك ١٠ . [٢] التوبة ١٠٠ . [٣] النحل ٩٧ .

« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ، ^(١) .
ويقول :

« فمن أبصر فلأنفسه ومن صمى فعليها ، ^(٢) .

« ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه ، ^(٣) .
وأما إخلاص النية فبينه قوله عليه السلام :

(إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) .

ولما كان استغلال الوقت في نظر الإسلام مقوماً من مقومات العمل ، وعاملاً على إنجاحه فقد حث الإسلام جماعة المؤمنين على توخي الإصرار بعمل الصالحات وعدم الإبطاء فيه ، وصنف أعمال الخير في مراتب أربع :

الأولى : فعل الخير في ذاته :

« وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » ، ^(٤) .

للتانية : المسارعة إليه :

« وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة » ، ^(٥) .

« إنهم كانوا يسارعون في الخيرات » ، ^(٦) .

الثالثة : التذابق ومحاولة للسبق في هذه المسارعة :

« فاستبقوا الخيرات » ، ^(٧) .

[١] الإسراء ٧ . [٢] الأنعام ١٠٤ . [٣] يونس ٦١ . [٤] الحج ٧٧ .

[٥] آل عمران ١٣٣ . [٦] الأنبياء ٩٠ . [٧] البقرة ١٤٨ .

بل حدد منزلة المؤمنين المولى عز وجل بحسب هذا العبقر
كما في قوله سبحانه :

«وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» . (١)

الرابعة : المبادرة إلى فعل الخير وهي مرتبة أرقى من كل المراتب
المتقدمة وقتها جميعها .

وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : (بادروا بالأعمال الصالحة)
وكان من الطبيعي أن يجعل القرآن الكريم المال قوام الحياة ،
وأن يعمل على صيانتها من التلاعب به وإسرافه فيما لا يفيد
أو فيما يضر بالآخرين .

« وَلَا تَرْتَوُوا السَّفَهَاءَ أَمْوَالُكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » (٢)
فهو موضوع عمل الإنسان ودائرة نشاطه في أوجه حياته المختلفة
وهو في حقيقته ملك المولى عز وجل استخلف للمؤمنين فيه ليوجهوه
لصالح أنفسهم ومجتمعهم ، وليستغلوه فيما يعود على مجتمعهم وأمتهم
بوافر الخيرات وعظيم الثمرات .

فوظيفة المال في نظر الإسلام وظيفة اجتماعية وإنسانية في الوقت
ذاته وإلى ذلك يشير الحق جلا وعلا بقوله :

« وَانْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ » . (٣)

[١] الواقعة ١٠ ، ١١ . [٢] النساء ٥ . [٣] الحديد ٧ .

والكتاب الذي بين أيدينا اليوم والذي تقدمه لقراء السلسلة
من هذا الشهر لفضيلة الأستاذ الشيخ أبو الوفا المراكشي الأمين
المساعد لمجمع البحوث الإسلامية وموضوعه

من قضايا العمل والمال في الإسلام

هو دراسة لبعض وجوه النشاط الإنساني والمالي من وجهة
النظر الإسلامية، وبيان أهميتها في محيط الحياة الإنسانية
وأهميتها في تقدم الأمم وبناء الحضارات الإنسانية .
ورجاءنا من المولى العلي القدير أن ينفع به وأن يكون وغيره
من كتب هذه الصالحة هدية المفكر المسلم في معرفة مفاهيم دينه ،
وتفهم قضاياها ومبادئه على نحو موفق سليم يقودهم إلى الخير ،
ويسدد خطاهم إلى طريق النجاح والفلاح في دينهم ودنياهم .

المرکز محمد عبد الرحمن بیه

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

مقدمة

الإنسان كائن حي ذو جسم وروح وغرائز، ولروح مطالبها وغذائها، ولجسم مطالبه وغذاؤه، وغرائز متطلباتها وأهذيتها، فغذاء الروح العلم والمعرفة، والتفكير والتدبر، والمناظر البهجة والألغام العذبة، وغذاء الجسم الشراب السائغ والطعام المستطاب مما خلق الله من نبات وحيوان في البر والبحر، والمهل والجبل، وسخره لمنافع الناس تفضلا عليهم ورحمة بهم كما قال تعالى : « أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً » .

وكما قال جل شأنه : « وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَنَا نَأْكُلُ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَنَسْتَخْرِجُ مِنْهُ حَبْلًا قَلْبًا نُلْبَسُ مِنْهَا وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَازِينَ وَنَنبِتُغُوا مِنْ فَرْثِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » .

وكما سخر له أنواع الثنيات للغذاء، سخر له أنواع المعادن ليستخدم بها على تهبة عيشه، واتخاذ عدته، واستكمال زينته، فسخر له الحديد ليتخذ منه للمارل والفؤوس ويعتمد عليه في بناء الدور وإحكام الجسور، وليتخذ منه سلاحا يتقى به الأعداء وينفع عن نفسه

ودينه وحرمة وحرية، وسخر له النحاس ليستخدمه في الأوعية والقصور
وأسلاك البرق والكهرباء، وسخر له الذهب والفضة، وجعلهما قيمة
لكل ممول، كما أنهما الدخيرة والفنية لأهل العالم في الغالب.

واستخذ منهما النساء زينتهن وحلاهن، وسخر له غير ذلك من
للمعادن التي يكتشف العلم كل يوم فيها جديدا من الأمور وللنافع
التي تعين على تيسير العيش وترفيه الحياة.

وغذاء الغرائز الذات والشهوات : كلذة الجنس ولذة السماع
ولذة الظفر ولذة الانتقام.

وغذاء الجسم والروح والغرائز ومتطلباتها ليس هيئا ميسورا
يستجيب لك كلما دعوته ويمنحك بما أردته بل لابد دونها من مكابدة
ومعاناة، وضرب في فجاج الأرض واضطراع مع قوى الطبيعة وقوى
البشر ولا بد من عمل دائم وكفاح مستمر حتى تبلغ حاجتك وتنال
طلبتك، ولذلك كان من سنن الله أن يعمل الإنسان ليعيش، ويعمل
الحيوان ليعيش، يعمل الإنسان بالكسب والاختيار، ويعمل
الحيوان بالفرصة والإلهام والاضطرار.

وفي الحديث الشريف : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم
كما يرزق الطير تغدو خفاصا وتعود بطانا ».

والعمل بمعنى صورته وأشكاله طريق كسب المال ، وللمال وسيلة
الحصول على المطالب والرضا .

والإسلام كمنهج شامل للحياة عني بناحيتي العمل والمال
أو بالناحية الاقتصادية كما عني بغيرها من مختلف النواحي ، ووضع
لشئون المال قواعد تنظمه في الاكتساب والاستثمار والاستخدام
ليكون وسيلة إسماع لا وسيلة إفساد ، وكذلك وضع للعمل قواعد
وأصولاً توجهه وجهة السداد وتصونه من الانحراف ليسكون
هــ والمال الدعاءتين القويتين اللتين تقسوم عليهما حياة الأمم
ورخاؤها وحضاراتها .

وقصدنا في هذه الرسالة أن نلم بالتوجيهات أو الرسوم العامة
التي اختطها الإسلام في شؤون المال والعمل ، ويعجبني ما قاله أحد
الفضلاء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي عن هذه التعاليم وهو :
« أن الإسلام لم يأت بها منعزلة عن غيرها من التعاليم بل كان دائماً
يؤسسها على تعاليم سابقة عليها ، تعاليم خلقية عمائدية تستقر في وجدان
المسلم وتجعله يذعن لتعاليم الاقتصاد إذا ما منبعثاً من ضميره من
طوعية واختيار ، ثم يشتملها بتعاليم حكومية تجيز لولي الأمر أن
يتدخل بسلطانه إذا قصت ظروف المجتمع بتدخله لضمان نفاذها » .

من شؤون العمل

وجوب العمل

إن قواعد الإسلام وسلوك الأنبياء ، وسلوك الصالحين من المؤمنين على وجوب العمل في مختلف صورته وأشكاله ، واكتساب المال من وجوه الحلال للاتفاق منه والارتفاق به ، فبالمال يقات الإنسان ويكتسى ، ويربى ماله ويصل رحمه ، ويحفظ عرضه ، ويصون دينه ويذود عن وطنه ويصطنع الرجال ، ويستغنى عن السؤال ويحيا كريما عزيزا ، ويموت جليلا حميدا .

ولا يعرف الإسلام التواكل ، ويعرف التوكل ، لأن التوكل الاعتماد على الله بعد بذل الجهد ، وإفراغ الوسع والأخذ بأسباب النجاح ، أما التواكل فهو عجز ومنقصة وبلاهة حس ودناءة نفس لا يرضاها المؤمن لنفسه .

وقد نسب إلى الصوفية التواكل خطأ ، لأن مستنيرى الصوفية يتشددون في وجوب الأخذ بالأسباب ويرفضون إغفالها والتمود من السعي .

فمن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي عن قوم يقولون : « تسكل على الله ولا تسكتسب » . فقال : « ينبغي

للناس كلهم أن يتكلموا على الله عز وجل ، ولكن يهودون على أنفسهم بالكسب .

قال تعالى : « فاسمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » فهذا علم أنهم يكتسبون ويعملون .

وعن أبي بكر المروزي قال : « قلت لأبي عبد الله بن أحمد : هؤلاء المتركة الذين لا يتجرون ولا يعملون يحتاجون بأن النبي ﷺ - زوج على سورة من القرآن ، فهل كان معه شيء من الدنيا قال : « وما عليهم أنه كان لا يعمل » ؟ قال : قلت : يقولون نعتقد وأرزاقنا على الله عز وجل ، قال : « ذا قول رديء خبيث : الله تعالى يقول : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » ، فأيش يعني هذا البيع والشراء ؟ »

وقد عمل الأنبياء وكان لكل نبي حرفة يعمل فيها ويعيش منها مع ضخامة مسؤولياته ليسكون قدوة لبنى مائته ، عمل داود عليه السلام . وكان خواصا ، وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : « كان داود يخطب الناس على المنبر وأنه ليعدل الخوص بيده ، فيعمل منه اتففة أو الشيء ثم يبعث به مع من يبيعه ويأكل من ثمنه » . وكان « إدريس » خياطاً يتصدق من كسبه بما فضل من قوته ، وكان « زكريا » نجاراً ، وكان « موسى » يعمل أجيراً ، وفي القرآن

حكاية عن إحدى بنات شعيب : « يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين » .

وأوامر الإسلام وإرشاداته إلى وجوب العمل تفوق الحصر .
وفي القرآن الكريم : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » . وفي الحديث الشريف : « إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها إلا الهمة في طلب للميمنة » وفيه أيضا : « من طلب الدنيا حلالة وتعففا عن اللسالة وسميا على عياله وتمطفا على جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر » .

وروى : « أن للنبي - ﷺ - كان جالسا ذات يوم مع أصحابه فنظروا إلى هاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالوا : « وبيح هذا لو كان هبابه وجلده في سبيل الله » فقال ﷺ : « لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفيها عن اللسالة ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى تفاخرا وتكاثرا فهو في سبيل للشيطان » .

وقد كانت سيرة الرسول وصحابته تطبيقا عمليا لهذه الإرشادات فقد صمل النبي - ﷺ - في التجارة مع عمه أبي طالب ، ولخديجة بنت خويلد قبل أن يتزوجها ، ورعى الغنم وكان يقوم بكثير

من شؤون البيت ، وقد سئلت عائشة رضي الله عنها : « كيف كان النبي ﷺ ؟ » قالت : « كان يكون في مهنة أهله أي في خدمتهم » .
وروى أن النبي ﷺ - لما رجع من غزوة تبوك استقبله أحد الصحابة فقال له : « ما هذا الذي أرى بيدك ؟ » قال : « من أثر المر (١) المسحاة أضرب وأنفق على عيالي ، فقبل رسول الله ﷺ يده وقال : هذه يد لا تمسها النار »

ولعمري - رضي الله عنه - الأثر للشهور : « لا يبعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني فقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » .

وقد مر على زيد بن مسلمة وهو يغرس في أرضه فقال له : « أصبت ، استغن عن الناس يكن أصدون لديك وأكرم لك عليهم كما قال صاحبكم « أحيحة » .

فلن أزال عن الزوراء أصمها إن الكريم على الإخوان ذو لال
ويصول بنا الحديث لو استرسلنا في سرد أقوال الصحابة والتابعين
في وجوب العمل وتفصيل سيرهم في هذا المجال إهزازاً لأنفسهم وضناً
بأعراضهم وسوءاتهم أن تزدى بها الحاجة والبطالة والأسوال .
والعمل وإن كان واجباً لمواجهة للطالب للعيشية للإنسان في حياته
إلا أن ذلك العمل يجب أن يكون في حدوده الشرعية التي لا تمس

حقوق الآخرين ولا تضر بمصالحهم حتى تعيش الجماعة في سلام
وتعاون وتسكافل. ومن قواعد الإسلام قوله ﷺ: «لا ضرر ولا
ضرار»، وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».
ولقد وضع الإسلام للعمل قواعد عامة، كما وضع قواعد خاصة
في كثير من أنواع التصرفات تدور كلها حول وقاية المجتمع من
الخصومات التي تسبب شتله وتكدر صفوه، كما عني بتنظيم العمل
وتوزيعه حتى لا يشغل عمل الدنيا عن عمل الآخرة، وعمما يجب لله
من حقوق، ونبه إلى أن للغفلة فيه وعدم تحرى طرق الكسب
الحلال لا تجلب رزقا ولا تضاعف كسبا.

فقد قال ﷺ: «إني لا أعلم شيئا يقربكم من الجنة ويبعدكم
من النار إلا أمرتكم به، وإني لا أعلم شيئا يبعدكم من الجنة ويقربكم
من النار إلا نهيتكم عنه، وإن الروح الأمين نفث في روعي أن نكف
لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا
في الطلب ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق على أن تطلبوه
بمعصية الله تعالى، فإن الله لا ينال ما عنده بمعصيته».

وقال العلامة الغزالي في التعليق على الحديث: أمر بالإجمال في
الطلب ولم يقل: اتركوا.

العمل المحظور

ذكرنا فيما سبق أن الإسلام يدعو للمسلمين إلى العمل ويدفعهم إليه ليعيشوا أعزة كراما ، كما يريدكم الله ، فقد قال تعالى : « والله العزة والمرسولة والمؤمنين » .

يدعو الإسلام المسلمين إلى العمل في سائر أنواعه وأشكاله ، وفي جميع مجالاته سواء كان عملا يدويا أو فكريا ، ولم يحظر من العمل إلا ما فيه اعتداء على العقل والنفس وللذل والعرض ؛ لأن من أهم مقاصد الإسلام حفظ هذه الأشياء . قال تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما . ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا ، إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما » .

ومن قوله ﷺ في حجة الوداع : « كل المسلم على المسلم حرام ، فدمائكم حرام وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام مثل هذا اليوم وهذا الشهر وحتى دفعة دفعها المسلم مسلما يريد بها سوءا ، وسأخبركم من للمسلم ؟ المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، وللمؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم ، وللهاجر من هجر الخطايا والذنوب ، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله » .

وعلى هذا فشكل عمل أو صنعة فيها أذى لمسلم أو خطر على جماعة للمسلمين فهو حرام ، فقتل النفس بغير حق أو الاستئجار على قتلها حرام، وهو عمل من أشنع الجرائم ، واعتداء جعل الله عقوبته القتل في الدنيا قساصاً، والمذاب في الآخرة وبالاً ونكالا قال تعالى: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً» .

والعمل في صناعة الخمر والتجارة فيها حرام حرمة شريهاً ، لأن فيها أخطاراً متعددة ، فيها جنابة على عقل الفرد وجسمه وماله وفيها جنابة على أمن الجماعة وصفوها ، وليس بنا حاجة إلى تفصيل أضرارها ، فقد أوقاها الأطباء وعلماء الاقتصاد والاجتماع حقها من الشرح والتعليل ، وفي تحريمها يقول الله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إيا الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون» ، إيا يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » .

وعن أنس رضي الله عنه قال : «لعمري رسول الله ﷺ في الخمر عشرة : طارها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمعمولة إليه وساقها وبائعها وآكل ثمنها والمفتري لها والمعتري له» .

ويلحق بالعمل في الخمر - بصناعة وبيع وشراء - العمل
في صناعة المخدرات التي تخرج العقل عن طبيعته للميزة لتدركه ،
لاشترائها مع الخمر في تأنيبها وقبح آثارها ، وكذلك العمل
في ترويجها ونشرها .

ومن الأعمال التي حرمها الإسلام ، القمار وهو ليس بمأثر
صوره سواء كان باللعب بالورق أو للسابقة بالخيلى أو للصارعة
بالتيران أو للمهارشة بالسكلاب لما فيه من الإضرار بالفرد والجماعة
وتعذيب الحيوان وحسبنا في بيان أضراره أنه يورث الفقر
والإفلاس ويعلى النفوس بالآمال الكاذبة في الغنى والثروة ، ويفرس
العداوة والبغضاء في الجماعات ، ويهت هلى جرائم القتل والسرقة
والنصب والاحتيال .

ولذلك حرمت أكثر الأمم هذا النشاط لأنه نشاط مخرب
هدام .

وكل ما قامت عليه فهو ميسر ، فعن ابن عباس : « كل شيء
فيه قمار من زرد » طاولة « أو شطرنج » فهو للميسر حتى لعب الصبيان
بالجوز والكعاب » وقال العلامة ابن حجر الهيتمي : « للميسر
القمار بأى نوع كان .

وسبب النهي عنه وتعظيم أمره : أنه من أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى عنه في قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » وهو داخل في قوله ﷺ : « إِنْ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَهُمُ النَّارُ » .

وتقدم ما قاله الله في حكمه : « إِنَّمَا الْجُمُورُ لِلْيُسُورِ وَالْأَنْعَابُ لِلْأَزْلَامِ رَجَسٌ مِنْ مِثْلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » . وقال ﷺ : « مَنْ قَالَ تَعَالَى أَقَامَ مَرْكَ فليَتَصَدَّقْ » ، يعنى أنه أذنب ذنبا يجب التكفير عنه بالصدقة .

ومن الأعمال المحرمة السرقة ، واحترافها عمل أعظم جرما وأهدى عقابا ويكفى في عظم جرمها أن الله أوجب فيها قطع اليد ، قال تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالْمَارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .

ومن الأعمال التي حظرها الإسلام ، السحر واحترافه والتكسب منه لأنه تغرير بالناس ومخادعة لهم وسلب لأموالهم ، بدعوى أن السحر يوصلهم إلى مقاصدهم ويحل لهم مشاكلهم وذلك لعرفهم عن الأسباب الحقيقية التي تصل بهم إلى أغراضهم وحل مشاكلهم ، ويلحق بالسحر قراءة الكف والتمنجان وضرب المندل وضرب الودع والخط على الرمل ونحو ذلك مما تنخفض عنه عقول

الدجاجة وللشعوذين ، وبدخل في باب الرجم بالغيب وينطلق
على السذج وضعاف العقول .

وقد هد بعض فقهاء الإسلام السحر ككفر أو مؤدياً إلى الكفر ،
وذهب بعضهم إلى وجوب قتل الساحر تطهيراً للمجتمع من شره ،
وفي الحديث : « من نكث في عتبة فقد سحر ، ومن سحر فقد أشرك ،
ومن تعلق بشيء وكل إليه » ، ومن حديث طويل للنبي ﷺ :
« تجنبوا السبع الموبقات » وذكر منها السحر ، ويلحق بالسحر
الكهانة : وهي تعامل الخبير عن الكائنات في مستقبل الزمان ،
وإدعاء معرفة الأسرار ، كما يلحق به العرافة ، وهي إدعاء معرفة
الغيب بدلائل ومقدمات ، وهو من قبيل : إدعاء معرفة الغيب ،
وقد قال ابن خلدون عن هذه الأشياء : « إنها من المنكرات
الفاشية في الأمصار ، لما تقرر في الشريعة من ذم ذلك ، وأن البشر
محجوبون عن الغيب إلا من أطلعه الله عليه من عنده في نوم
أو ولاية » .

وعن رسول الله ﷺ : « من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه
بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد » .

وبما يحرمه الإسلام ، شهادة الزور ، لأنها تضيع الحقوق ،
وتوغر الصدور ، وتقضي إلى جهة من الجرائم .

وفي الحديث : « لا تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار »

وكذلك يحرم الإسلام المقامرة باتخاذ الحيوان هدفاً يرمى بالبنادق ونحوها ، فمن ابن عمر : أنه مر بفتيان من قريش قد نصبوا طيراً أو دجاجة يترامونها وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من بينهم ، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا ، فقال ابن عمر : « من فعل هذا ؟ إن رسول الله - ﷺ - لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً » .

ولا يمكن حصر الأعمال المحرمة ويمكن ضبطها في قاعدة عامة وهي أن كل ما فيه أذى للمسلم أو استغلال لضعفه فهو حرام .

مَا يَحِلُّ وَمَا يَحْرِمُ مِنَ السُّؤَالِ

يحمد الإسلام السُّؤال للتعلم على ما فيه من فضايلة لأن
وسيلة للمعرفة وتمحيص الحقائق ، قال تعالى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ
إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » .

وقال جل شأنه : « فَاسْأَلْهُ بِهِ خَيْرًا » ، وقال ﷺ : « السُّؤال
أصف العلم » .

ويكره السُّؤال فيه التمتع والتظاهر بالعلم رياء وسمعة ، قال تعالى :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ » .
ويبغض الإسلام سؤال الناس للمعاش والتكسب ولا يبيحه
إلا عند الحاجة للماسة والضرورة الملحة حيث يتمين السؤال طريقا
إلى العيش عند المعجز والمرض وانسداد كل الطرق للحصول على
ما يحفظ الحياة ويقيم الأود .

وأحد ما يكون الإسلام بغضا للسُّؤال إذا اتخذ حرفة للمعاش
أو التمكن من الأموال كما قال ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ
تَكَذَّرَ فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَهْرًا فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ يَسْتَكْنِ » .

وإنما بغض الإسلام هذا السؤال ، لأنه ذل ومهانة وإهدار
 للكرامة ، وتعطيل للقوى وللأوهاب من أن نجد ونسجد ونخلق
 وتبتكر ما ينفع الجماعة وينهض بالأمة ، ثم هو وسيلة للخداع
 والاحتيال إذ يحمل السؤال السائل أن يتزيا بزي الفقراء والمساكين
 ويتظاهر بالمعاهات والأمراض يستثير بذلك عواطف الناس استدراراً
 لرحمتهم وكرم .

وقد حذر الإسلام من هؤلاء ودعا إلى التيقظ لحيلهم كما دعا إلى
 تحري المحتاجين إلى الفـوت ، وهم من قست عليهم الأيام وكرتهم
 الأحداث ومنعتهم العزة والكرامة أن يسفروا عن فقرهم ويجهروا
 بحوائجهم تعففاً ونجلاً ، وقال الله في أمثالهم : « للفقراء الذين
 أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل
 أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً » .

وقال فيهم رسول الله ﷺ : « ليس المسكين الذي توده التمرة
 والتمران واللقمة واللقمتان ، إنما المسكين ، المتعفف ، افرهوا
 إن شئتم : « لا يسألون الناس إلحافاً » .

إن السؤال يورث بلادة الحس وصفاقة الوجه ويسقط المروءة
 ويمسح بيد الذلة على السائلين ، ولا خير في جماعة أذلاء افتقدوا

حس الكرامة والعزة ، وأصبحوا فيها أعضاء مشلولين مائة عليها ،
هدمهم خير من وجودهم .

وقد شدد الإسلام الوعيد على الحائلين من غير حاجة فقال
ﷺ : « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس بوجهه مزعة
لحم » . وقال « من فتع على نفسه بابا من السؤال فتح الله عليه سبعين
بابا من الفقر » .

ومما قاله لقمان لابنه : « يا بني استغن بالكسب الحلال من الفقر
فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال : رقة في دينه ، وضعف
في عقله ، وذهاب مروءته وأعظم من هذه الثلاث استخفاف الناس به » .

وقد بين الفقهاء الحاجة التي تبيح للسألة ، وهي حالة الإعواز التام
فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل : « ما يحل للسألة ؟ فقال إذا لم يكن
عنده ما ينفذه ويمشيه . أما السائلون من غير حاجة وللتكثرون
الأموال بالسؤال ، فالمسألة عليهم إذا فعلوا .

كانوا أشبه بالسلايين للنهايين ، مبعوضون من الناس في الدنيا
ومن الله في الآخرة .

وعن معاذ بن جبل - رضى الله عنه - : « ينادى مناد يوم القيامة
أين بغضاء الله في الأرض ، فيقوم سؤال المساجد » .

ومن حرص الإسلام على كرامة المسلم أنه أرشده - إذا اضطرته الحاجة إلى أن يسأل - أن يسأل كريماً لا يرد سؤاله ولا ينجيب رجاءه حتى لا يجتمع له إلى صرامة السؤال سوء الرد ، فقد قال ﷺ لرجل وقد سأله «أَسْأَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَمَنْ لَهُ : لا ، وإن كنت سائلاً فأسأل الصالحين » .

ومن أرقى الآداب في باب السؤال قوله تعالى : « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غنيٌ حلِيم . يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَ صُدَاً لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ » .

ومما قرره « مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية » بتاريخ ٢٥ من المحرم ١٣٨٥ هـ (١٦ من مايو ١٩٦٥) مما يتصل بهذا الموضوع :

« الإسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة إلا في حالات الضرورة »

للمرأة أن تعمل

إن المرأة شقيقة الرجل ، خلقا من أصل واحد . قال تعالى :
 « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل
 لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

وإنسانيتيها واحدة ، فهما يشتركان في خصائص الإنعانية ، في العقل
 والعواطف والمشاعر .

وقد استغل الرجل بعض نواحي الضعف في المرأة فزحزحها
 واحتل مكان القيادة والقيادة وأخذ ينتقص من حقوقها حتى أحاطها
 إلى سلامة أو متاع إلى أن جاء الإسلام فأطاد لها كرامتها الإنسانية
 ووضعها مع الرجل موضع التكليف والمسئولية ، كلفها بما كلف به
 الرجل من عبادات إلا فيما لا يلزم طبيعتها وآخذها كما يؤخذ الرجل
 بمسئوليات ، ومنحها من الحقوق ما منعه ، فأباح لها حق التملك
 وحق البيع والشراء ، وحق الهبة والتبرع وأعطى لها حظا من
 الميراث ، قال تعالى : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب
 مما اكتسبن »

وقال تعالى : « لرجل نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا » .

وكان من ضرورة هذا التكليف ومقتضى منح هذه الحقوق أن تتعلم المرأة ما تصح به هذه التكليف ، وما تنارس به هذه الحقوق وأن تعمل في تسميف شؤونها بنفسها إن شاءت ، وبوكيل عنها إن أرادت وما دام الإسلام قد منحها هذه الحقوق التي تتطلب العمل فقد منحها بالتالى حق العمل فيما كلفها به في الميدان الخاص في بيتها ، تديره وترواه وتباشر تربية أطفالها وتأديبهم وتعدم لمستقبلهم المأمول ، وفي الميدان العام فيما تحسنه وتطلع في التصدى له والقيام به .

وفي التاريخ الإسلامى تطبيق عملي لمبادئ الإسلام ، فقد عملت المرأة ، وشاركت الرجل في الخدمات العامة للأمة الإسلامية ، ففي ميدان التعليم والتعلم برز في الطليعة أمهات المؤمنين زوجات الرسول الكريم .

فقد حملن عبثاً كبيراً في تعليم الإسلام ونشر الدعوة ، وفي مقدمتهن السيدة عائشة - رضى الله عنها - التي كانت المعلمة الأولى في الإسلام ، ومنها روى كثير من الأحاديث التي تكون

فنصرا هاما في بناء شريعة الإسلام، وقد روى لها البخارى - وهو
أصح كتب السنة - أربعة وخمسين حديثا .

وفي ميدان الخدمة العامة رز كثير من الصحابييات وفي مقدمتهن
أمّاء بنت أبى بكر - رضى الله عنهما - فقد قامت بجهود موفورة
في إنجاح خطة هجرة رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة ،
فكانت تنردد عليه بالطعام أثناء اختفائه وصاحبه أنى بكر فى الغار،
وتنقل لهما أخبار قريش وما يكيدونه له ، وقد شقت لها
نصفين لتربط بهما مزودى الطعام فصميت « ذات النطاقين » وهى
التي تولت ابنها « عبد الله بن الزبير » بالتشجيع على قتل الحجاج ،
وحين اشتد عليه الأمر تقدمت عزائم مناصربه وتفرقوا من
حواله وبلغت المعركة ذروتها الفاصلة ، دخل عليها وقال لها : إني
لا أخاف القتل ولكنى أخاف أن يمثل بي ، فقالت له : إن الشاة
المذبوحة لا تألم للملح .

وكان من نساء الإسلام من صحب جيوش المسلمين للقيام بمهمة
الترييض والنميين ونقل الجرحى ، وعن أنس - رضى الله عنه - قال :
« لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ ولقد رأيت طائفة
بنت أبى بكر وأم سليم وإمهما لمهمرتان أرى خدما - خلا خيل -

سوقهما تنقلان القرب على متونهما - ظهورهما - ثم تفرغانه في أغواء القوم .

وعن الربيع بنت معوذ قالت : « كنا مع النبي - ﷺ - نسقي وندوي الجرحى ، وتنقل القتلى » .

تعلمت المرأة المسلحة وعملت ولا بد أن تتعلم وتعمل ، وقد نهيات للمرأة الآن فرص العلم والعمل الشريف ، وكثرت الصناعات التي تلائمها في ميدان الطب والصيدلة والترييض والكيمياء والنسيج والحياكة والتطريز وغيرها من الأعمال التي لا ترهقها ، وتوفر لها حياة كريمة تواجه بها مصائب العيش وكوارث الزمان في عصر جف فيه معين الخير في نفوس الناس ، فلا إحسان إلا بمقابل ، ولا بذل إلا بمعوض .

وشرف المرأة وهنأفها أغلى ما في حياتها وأشد ما تكون ضناً به ، وعمل المرأة سلاحها الذي تصون به شرفها وتسمو به عن مواطن المهانة والابتذال ، والشريعة الإسلامية لا تحرم على المرأة العمل ما دامت تقوم به في نطاق الجهد والحشمة وتتعاشي مواطن الفتنسة والشبهة ، وما دام لا يؤدي إلى ضرر خلق أو اجتماعي ولا يعوقها عن أداء واجباتها نحو زوجها وأولادها ولا يكلفها ما لا طاقة لها به .

ولقد اقتضت ظروف الحياة الفاسية أن تعمل المرأة لتتعاون مع الرجل في مواجهة ضرورات العيش ومتطلبات الأسرة ونفقات الأبناء. ونحاول دول العالم أن تذوق بين أعباء المرأة في بيتها ورعاية أطفالها وبين أعبائها في العمل حتى لا تظنى إحدى المسؤوليتين على الأخرى : مسؤوليتها في المنزل ومسؤوليتها في العمل .

ولكل أسرة طاقتها المالية فمن أغنت طاقتها المالية عن حمل المرأة ووفرت نشاطها لرعاية المنزل وتربية الأولاد كان ذلك خيرا للمرأة والأسرة حيث تنفرغ المرأة لواجبات الأسرة تفرغا كاملا، وحيث تتخلى عن مكانها في العمل لرجل يستطيع به أن يؤسس أسرة ويحصى امرأة .

العمال وأصحاب رؤوس الأموال واجبااتهم وحقوقهم

إن الإنتاج في أغلب أحواله يعتمد على ركنين أساسيين :
عمل ومال ، وقل أن يتوافر الواحد فيكون العامل صاحب
رأس مال وخصوصا في هذا العصر الذي اقتضت حاجات الناس
الاستهلاكية إنتاجا وفيرا لا يمكن أن يواجهه العمل الفردي ، لذلك
أسست للمصانع التي تقوم على جهود الأفراد ورؤوس الأموال ،
ثم تطورت فأصبحت تقوم على جهود الشركات والعمال التي تستخدمهم
تلك الشركات ، وبشكاير العمال في الشركات وللمؤسسات ، نشأت
طبقة العمال ، وأخذت مكانها بين الجماعات وأصبحت لهم نقابات تقوم
على شئونهم وتنحدر بأسمائهم وتدافع عن حقوقهم ، كما أصبح لهم
من يمثلهم في المجالس النيابية ، ولهم أحزاب تستقل أحيانا في بعض
الدول بالسلطة والحكم .

ولا شك أن للعمال أيا كان شأنه أثرا في حياة الأمم ، فعلى كاهله
يقوم النشاط العام في مختلف شئونها ، وكلما ازداد نأهل العامل لأداء
عمله واستجمع صفات الإجابة والإحسان كلما انعكس ذلك على جماعته
وأمته وبلغت ما تطمح إليه من رخاء وارتقاء .

ولقد قدر الإسلام العامل ومنحه من رعايته وعنايته ما يكفل له حقوقه ويشجعه على أداء واجباته، فوضع الحق إزاء الواجب، كفل الإسلام للعامل حقه في التعليم والحرية والعبادة، وكفل له كرامته الإنسانية في أوسع صورها وجعله هو وصاحب العدل سواء، يتم كل منهما رسالة الآخر.

تحدث القرآن كثيراً عن العمل، وحق للعامل أن يستوفي أجره كاملاً عليه إزاء إحصائه، فيه وإن كان حديث القرآن عن العمل للآخرة كثيراً، إلا أن إحسان العمل للآخرة يرتبط أحياناً بالعمل للدنيا، فالعمل للآخرة هو أن يعمل العامل ابتغاء رضاوان الله ومشوبته، ولا شك أن ذلك لا يكون إلا بالعمل في الحذر الذي رتبها الله، وهو العمل الصالح للبرأ من الإضرار بالنفس والمجتمع، والذي يتم على مقتضى العقود والاتفاقات التي تجري بين المتعاملين ويستوفي كل منهما ما تراضوا عليه من غير ظلم ولا ممانعة ولا غش ولا خداع.

والأعمال التي تجري في حياة الناس لا يستطيع حصرها ولا تقف عند حد وهي متجددة بتجدد الحاجات والابتكارات؛ لذا لا يمكن أن يضع الإسلام لكل عمل قاعدة يلزم الناس بها ويحملهم عليها، بل وضع للعالم وأصحاب رؤوس الأموال قواعد عامة تتضمن

توجيههم توجيهاً صحيحاً ، لا يختلف باختلاف الأشخاص ولا باختلاف الأحوال ، واعتبر تلك القواعد ميزاناً يوزن بها إسلام المسلم ، وإذا كانت هذه القواعد مستمدة من الدين ومرتكزة عليه ، كان لها في نفس كل منهما سلطانها وأثرها للنشر القوي يغني عن كثير من التشريعات المالية الوضعية التي تتلاحق ولا تحقق الغاية المرجوة منها ، فلا هي مرضية للعامل ولا هي مرضية لصاحب العمل .

وجماع هذه القواعد الإسلامية ، الإخلاص للتبادل بين العامل وصاحب العمل والتناصح للستمر والرغبة في إنجاح العمل على وجه الصحيح ، وألا ينظر أحدهما إلى الآخر نظر الصائد إلى فريسته بل ينظر كلاهما إلى الآخر نظر المكمل له ، لا تتحقق مصالحهما إلا بتكاملهما والشريك إلى شريكه يقوم كل منهما بدوره في الشركة ، العمل من العامل والمال من صاحب رأس المال وليس أحدهما مضراً للآخر فهذا القدر من أخطر الأمور في سير الأعمال إذ يجعل كلاهما لا يهتم بشئون صاحبه ولا تمنيه خسارته أو ربحه .

ونلاحظ أن الإسلام يعتمد في علاقات العمل بأصحاب رهوس الأموال وأداءه كل واجبه على الناحية الخلقية ، وعلى مراقبة الضمير وخشية الله أكثر مما يعتمد على الإلزام والسيطرة ، لأن سلطان

المخلق والضمير أقوى من سلطة القانون، فرقابة الضمير حارس لا يغفل
وسلطان القانون حارس كثير الغفلة والنسيان .

ومن القواعد التي أشرنا إليها ما جاء في قوله تعالى : « يا أيها
الذين آمنوا أوفوا بالعقود » . وقوله تعالى : « وأوفوا بعهده الله
إذا عاهدتم » . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل » . وقوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات
إلى أهلها » .

وما جاء في قوله ﷺ : « لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى
يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . وقوله : « من فحشنا فليس منا وللكر
والخديعة في النار » .

وقوله عن ربنا تبارك وتعالى : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
ومن كنت خصمه خصمته ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع
جزأه فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه
أجره » . وقوله : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

وجوه المعاش

إن النشاط البشرى فى تحصيل المعاش واكتساب الأرزاق والأموال على كثرة وجوهه وتعارفاته ، يكاد ينحصر فى أصول ثلاثة: هى الزراعة والصناعة والتجارة ، وعليها يقوم بناء العالم فى حياته وهى أصول يرتبط بعضها ببعض بأنواع من الارتباطات ، وقد بدأت مع الإنسان صافجة سهلة تسد حاجاته المادجة البسيطة وأخذت تنطور معه أو أخذت تطورها حسب متطلباته فالتحت وتمتدت وما تزال تواصل تطوراتها معه وأصبح لكل علوم ومعاهد تتولى تعليمها نظريا وعلميا وتستغرق الأعوام فى تحصيلها .

ويقول العلماء : إن أسبق هذه الوجوه فى الوجود هى الزراعة لبساطتها أولا ، ولضرورة الإنسان إليها ثانيا ، وفى هذا يقول العلامة ابن خلدون . « أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش ، أما الفلاحة فهى متقدمة عليها كلها إذ هى بسيطة طبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم ، ولهذا تنصب فى الخليفة إلى « آدم » أبى البشر ، وأنه معلها وإلقانم عليها إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة ، أما الصنائع فهى ثانيها ومتأخرة عنها ، لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار

والأنظار ، ولهذا لا توجد ظالبا إلا في أهل الحضرة الذي هو متأخر
من البدو وثان عنه ، ومن هذا المعنى نسبت إلى « إدريس » الأب
الثاني للخليقة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر بالوحي من الله
تعالى ، وأما التجارة وإن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من
طرقها ومذاهبها إنما هو تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين
في الشراء والبيع لتجصيل فائدة الكسب من تلك الحيلة ولذلك
أباح الشرع فيه للكمالة لما أنه من باب للقامرة إلا أنه ليس أخذا
لمال الغير مجانا ، فلهذا اختص بالمشروعية .

هذا رأى ابن خلدون في الزراعة وغيرها ورأيه في الزراعة مبني
على الواقع منها في عصره ولو قدر له أن يرى واقع الزراعة الآن وما
تحتاجه من العلوم في اختيار البذور ووقاية المزروعات من الآفات بالمبيدات
وتوقيت ريها وجوب التعميم عليها بالرعاية الدائمة لكان له رأى آخر فيها .
ولما كانت أصول المعاش هذه مجال النشاط البشري في حياة الناس
وتستدعي بالضرورة ارتباط الناس بعضهم ببعض في المعاملات كان
من الحكمة أن يضع الإسلام لهذه الأصول قواعد عامة تنظمها وتضبط
علاقات الناس حتى لا تكون الحقوق فيها عرضة للانتهاك والإتلاف وحتى
لا يكون عامل الطمع والأثرة هو المحرك لهذا النشاط فينتهي به إلى الفوضى
وقد ذكرنا من قبل بعض القواعد العامة التي تضبط علاقات الناس
في نشاطهم العام وسنذكر بعض ما وضعه الشارع من قواعد خاصة
بهذه الأصول .

الزراعة

من وجود المعاش: الزراعة ، وحر معالجة الأرض بالحرث والبذر والسقي لاستنبات الزروع والثمار والانتفاع بها في الثقوت والنفكة ، ومجال النشاط فيها محدود بالنسبة إلى وجود المعاش الأخرى ، ولذلك اختص بها أهل البدو في الغالب كما قال العلامة ابن خلدون .

وإذا كان مجال النشاط فيها محدودا قلت فيه فرص التمدد والمأكرة ، ولعل ذلك هو السبب في أن الإسلام لم يكثر الحديث عنها ولم ينبه إلى الانحرافات التي يتعرض لها المشتغل بها كما يتعرض المشتغل بالتجارة والصناعة .

وما ورد في الإسلام عنها يكاد ينحصر في الحث عليها ، لأنها مصدر أفوات الناس والأنعام ، والتعذير من الزراعة في الأرض المغتصبة والحث على إحياء اللوات من الأرض أو ما يعرف في اصطلاح العصر باستصلاح الأراضي ، حتى تكون مصدر رخاء الأفراد والدولة ، وأن من احتجر أرضا لمصالحها فلم يستطع فعله أن يتخلى عنها ليقوم بالإصلاح من يقدر عليه .

وماورد فيها التحذير من منع المياه عن سقي الزرع ومن اشتراط ما يستنصر به أحد الطرفين في الزراعة كأن يشترط لئلا يكلف على المزارع أن يعطيه قدرا من الخارج كخمس أو أدب أو خمسة قناطير ، فقد لا تخرج الأرض هذا القدر المشروط ، فإن شرط حصه من الخارج كالربع أو الخمس ونحو ذلك فلا مانع منه حيث يمكن الوفاء به .

وإلى هذه القواعد تفيير الأحاديث الآتية :

عن أنس - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فبأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » .

وعن النبي ﷺ أنه قال : « من أحيأ مواتاً فهو أحق به » . وللوات : ما ليس بملك لأحد ولا هو من مرافق البلد ، والإحياء : أن يحياها بالسقي والزرع أو البناء فتصير بذلك ملكه ، وشرط بعض الفقهاء إذل الحاكم بذلك .

وعنه أنه قال : « ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين » والاحتجار وضع اليد على الأرض للوات بقصد إحيائها وتعميرها ، وقد طبق صر - رضى الله عنه - هذه القاعدة حين قال في خطبة له : « من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها ، فجاء غيره فعمرها فهي له » .

وعنه أنه قال : « لا تمنعوا فضل لئاء لتمنعوا به فضل السكلا » .
وعن هروة بن الزبير : « أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير
في شراج - مسابيل الماء - من الحرة يسقى بها النخيل ، فقال
رسول الله ﷺ : « اسق يا زبير ، فأمره بالمعروف ، ثم ارسل إلى
جارك » فقال الأنصاري : « أن كان ابن حمتك » ، فتلون وجه
رسول الله ﷺ ثم قال :

« احبس حتى يصل الماء إلى الجدر واستوب له حقه » ، فقال
الزبير : « والله إن هذه الآية نزلت في ذلك » ، « فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكوك فبأشجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما » (١) .

وعن النبي ﷺ : « أعظم الغلول عند الله عز وجل ذراع من
الأرض ، تجدون الرجلين جارين في الأرض أو في الدار فيقتطع أحدهما
من حظ صاحبه ذراعا ، إذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين » .

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قالت الأنصار للنبي ﷺ :
« اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل ، قال : لا : فقالوا : تكفونا
المؤونة ونشرككم في الثمرة ، قالوا : صمنا وأطعنا » .

وعن رافم - رضى الله عنه - قال : « كنا أكثر أهل

المدينة حفلا ، وكان أحدنا يسكري أرضه فيقول : هذه القطعة
لي ، وهذه لك فربما أخرجت ذه ، ولم تخرج ذه ، فنهاهم النبي
صلى الله عليه وسلم .

• • •

وقد يتولى المالك الزراعة بنفسه ، وقد يشرك معه آخر فيسمى
العمل حينذاك مزارعة .

وللمزارعة صور مختلفة حسبما يتفق عليها المالك وزارع الأرض ،
وقد تولى الفقهاء شرح هذه العصور ووضعوا لكل منها حكما
مستمداً من السنة النبوية الكريمة .

التجارة

إن التجارة من وجوه المعاش ، وهي من أوسع ميادين النشاط
البشري وترتبط بأنواع النشاط الأخرى ، كالصناعة والزراعة أشد
الارتباط ، فالصناعة لا بد لها في تصريف إنتاجها من التجارة ،
والزراعة لا بد لها في تصريف محصولاتها من التجارة ، وهي من
أكثر وجوه النشاط البشري إفراء لما فيها من كثرة الأرباح حتى
قيل في السأثور : « تسعة أعشار الرزق في التجارة » ، والعمر
في اللوامي .

وفي التجارة مجال واسع لأنواع الخيل في ترويج السلع وإخفاء
العيوب واستغلال سلامة قلوب للتعاملين ، أو كما قال العلامة
ابن خلدون : « إنها تستدعي المسكينة والخلافة والمحاكمة والغش
ونعاهد الأيمان الكاذبة على الأثمان رداً وقبولا » .

ولما كانت حاجة الناس إليها ضرورية ، وكان مجال الانحراف
واسعاً ، أولاهها الإسلام عناية قوية وخص التجار ببواعث من
الترهيب وزواجر من الترهيب تقيهم على الطريق السوي الذي
يأمن الناس فيه على أموالهم وحقوقهم ، ولتكون أربابهم بخلا

يبارك لهم فيها ، وأوصى الشركاء أن يتناصحوا ويتعاونوا ليفلحوا وينجحوا .

وإذا كان أكثر ما يتعامل به في التجارات مكيلاً أو موزوناً وكن الإسلام عنايته على استيفاء الكيل أو الوزن ، وحث للتجار على أن يتسامحوا في البيع والشراء وبقيلوا النادم من بيعه أو شرائه وحذرم الاحتكار في ظروف القدة لما في ذلك من الإضرار بالناس .

ومما جاء في القرآن الكريم خاصاً بالتجارة قوله تعالى :

« ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون . ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم . يوم يقوم الناس لرب العالمين » ^(١) .

وقوله تعالى : « أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم . ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين » ^(٢) .

وقوله تعالى : « والسماء رفعها ووضع الميزان . ألا تطغوا في الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » ^(٣) .

[٢] الشراء : ١٨١ - ١٨٣

[١] المطففون : ١ - ٦

[٣] الرحمن : ٧ - ٩

ومما جاء في السنة :

ما روى عن رسول الله - ﷺ - : أنه خرج إلى السوق فرأى طعاماً مصبراً ، فأدخل يده فأخرج طعاماً رطباً قد أصابته السماء ، فقال لصاحبه : « ما حملك على هذا ؟ » قال : « والذى بعثك بالحق إنه لطعمسام واحد » قال : « أفلا عزلت الرطب على حدة واليابس على حدة فتقبليعنون على ما نعرفون ؟ من غشنا فليس منا » .
وعنه : « من باع عيباً لم يبينه لم يزل في مقت الله ، ولم تزل لللائسكة تلعه » .

وعنه : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا اقتضى ، سمحاً إذا قضى » .

وعنه : « من أقال أخاه بيعاً أقال الله عشرته يوم القيامة » .

وعنه : « إن أظيب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يهلقوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يمدحوا ، وإذا كان عليهم لم يغلوا ، وإذا كان لهم لم يعسروا » .

وعنه - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه :

« أنا ثالث الشريكين ما لم يحزن أحدهما صاحبه ، فإذا خان خرجت من بينهما وجاء الفيطان » .

وللتجارة صور مختلفة ، فتارة يباشر التاجر تجارته بنفسه ، وتارة يباشرها مع شريك أو شركاء .

والشركة تارة تكون بالعمل ورأس المال من كل من الشريكين .

وتارة تكون بالمال من أحدهما والعمل من الآخر وتسمى مضاربة .

وتارة يكون النصرف بالأمانة .

وتارة يكون بالوكالة ، وقد تناول فقهاء الإسلام هذه الصور

بالشرح وذكر الأحكام التي تحيطها بنحو من الثقة والاطمئنان .

الاستحارة في البيع والشراء

من طبيعة الحياة تبادل للمنافع ، وأكثر تبادل للمنافع بالمبايعات والمعاوضات ، ولا يكاد ينتفى يوم دون أن يباشر الإنسان نوعاً من المباديعات ، وخصوصاً في الدين التي تسكّد شؤون الناس وحاجاتهم تستنجز بالمبايعات اليومية .

وقد حرص الإسلام على تنظيم البيوع عرصاً شديداً حتى لا تنفخ إلى النزاع والتسكّر ، فأوجب أن تكون الأثمان معلومة محددة تحديداً دقيقاً ، وأن تكون السلع معروضة عرضاً واضحاً يكتشفها المشتري في ضوءه اكتشافاً تاماً بحيث ينبغي ما فيها من المحاسن والعيوب لتستند على المتبايعين منافذ الاعتراض ، وجعل للمشتري من ذلك مدة الخيار في البيع ليمضي أو يفسخه حتى إذا تم البيع كافي عن رضا واطمئنان .

ومع هذا الاحتياط في ضمان حسن التعامل بين الناس استحسن الإسلام أن يجري التعامل بينهم في جو من اليسر والتساح والتغاضي مما لا سبيل إلى تعاديه من الغبن ، فطلب من المسلمين السماحة والتيسير في البيع والشراء ، وليس للسماحة حد دقيق يمكن أن نفق هذه [١]

وليس لها صور منحصر وتذكر، وإنما هي شيء متروك لتقدير البائع والمشتري، فالجواز عن طفيف الكيل أو الوزن أو للمساحة سماحة، والجواز عن جودة النقد سماحة، وعدم التشدد في تقدير الثمن سماحة، وإرضاء ذوق المشتري سماحة، وعدم استغلال سلامة القلب سماحة، والرشاشة والبشاشة في وجه المشتري أو البائع سماحة، وهكذا مما اصطلاح التجار على تسميته حذافة، إلا أن كل ذلك ينبغي أن يكون في إطار من الإخلاص والأمانة وإلا كان نفاقاً للاصطياد والغدر والخيانة.

والسماحة في البيع والشراء تجلب البركة والرخ وتدفق التنازع والنخاصم وفيها تشجيع للبائعين وخصوصاً أصحاب السلع الهينة الذين يعيشون على رءوس أموال ضئيلة كبائعي الحفير والفاكة الجوالين الذين يذرعون^(١) الأرض طوال اليوم في توزيع ما يحملون على رءوسهم وأكتافهم وبين أيديهم ويستريحون منه ما بنى بكفانهم وكفاف أسرهم.

إن هؤلاء أحق الناس بالسماحة في الشراء، ففي السماحة معهم عون خفي على تنفيس كربهم.

وما أحلى ما يجري على ألسنة الناس من قولهم: «التساهل في الثمن عند الشراء صدقة خفية».

[١] يسرون في الأرض ذهاباً وإياباً، لامن الزراعة. [الإشراف الف]

نعم إنها صدقة على خير مستحق ، لأن البائع رب الأسرة الذي يسلك طريق العزة والكرامة في سبيل عيشه وعيش أولاده ، فيبيع ويشترى ويربح ليعيش عيشة يعصون بها حيائه وكرامته في حاجة إلى أن يشجع على ذلك السلوك من طريق خفي لا يجرح شعوره ولا يذال من كرامته ، وهو طريق النبائع بالمساحمة واللياسة .

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رحم الله عبداً سمحاً إذا باع ، سمحاً إذا اشترى ، سمحاً إذا اقتضى ، سمحاً إذا قضى » .

وعنه أنه قال : « أتى الله بعبد من عباده آتاه الله مالا ، فقال له : ماذا عملت في الدنيا ؟ » قال : « ولا يكتمون الله حديثا » ، قال : « يا رب آتيتني مالا فكنت أبايع الناس ، وكان من خلقي ، الجواز ، فكنت أيسر على اللومر وانظر المعسر » ، فقال الله تعالى : « أنا أحق بذلك منك ، تجاوزوا عن عبدي » .

الاحتكار : السوق السوداء

الاحتكار : هو حبس السلع التجارية على اختلاف أصنافها لنقل في الأسواق وتغلو أثمانها ، ويتعمم المحتكر في بيعها بالأرباح التي يفرضها مهما كانت حالة المشتري من عجز أو نقصان ، وقد سميت هذه العملية في العصر الحديث « بالسوق السوداء » وإنها تسمية مناسبة فهي سوداء على المشتري لاضطراره إلى دفع الأرباح التي لا توازي أرباح السلع في العادة ، وسوداء على البائع لأنها تجلب عليه مقت الله وغضب الناس ، وقد تذهب بماله كله حين يضطر إلى الأمر إلى معادرتة مقابلته على جنايته على المجتمع بإشاعته الدعر والإزعاج بتوهم فقدان السلع في الأسراق ، ولا يترأى أهوال الناس بالاسترباح غير المشروع ، وقد روى أن علياً رضي الله عنه أمر بإحراق طعام محتكر .

إن الاحتكار أنانية جمعة مدمرة لا تبالى بمصاحبة الجماعة ما دامت تحقق مصلحة الفرد الجميع ، والمحتكر عضو فاسد في جسم الجماعة إذا لم تعالج منه بالضرب على يده مري إليها فساد .

وهو نشاط تجارى مفتعل غير هادى وغير مشروع يدخل على

الموق الطبيعية فيكدر مجراها ويحيل التعامل فيها إلى عمليات
اختلاس وانتهاب وانتهاز فرص التخفي والخفية ، ولذا كله ولما
يؤدي إليه من احتباس الحاجات الضرورية من الأقوات وما يشبهها
ولا سيما عند الأزمات حرمة الإسلام ولعن المتكسبين به .

فمن رسول الله ﷺ أنه قال : « من احتكر حكرة يريد أن
يغلي بها على المسلمين فهو عاص » .

وقال : « بئس العبد المحتكر إن ميع برخص مائه وإن ميسع
بغلاء فرح »

وقال : « من احتكر الطعام أربعين يوما برىء من الله وبريء
الله منه » .

وقال : « وأيما أهل حرمة أصبح فيهم أمرؤ جائعا فقد برئت
منهم ذمة الله تعالى » .

وقد كره الإسلام الاحتكار واستحب التصرف السريع
في السلع تيسيرا على المحتاجين واقتناعا بما تيسر من الربح وتفضيعة
في سبيل مصلحة الجماعة .

ومن رسول الله ﷺ - أنه قال : « من جلب طعاما فباع
بعر يومه فكأنما تصدق به » .

ومن أطف ما يذكر في موضوع الاحتكار وتخرج المصالحين منه ما أورده الغزالي في كتابه الجليل «إحياء علوم الدين» عن بعض السلف ، فقد ذكر أني تاجرا كان بواسط فجز سفينة حنطة إلى البصرة وكتب إلى وكيله : بـع هذا الطعام يوم يدخل البصرة ولا تؤخره إلى غد ، فوافق سعة في السعر فقال له التجار :

« لو أخرته جمة ربحت فيه أضعافه ، فأخره جمة فربح فيه أمثاله ، وكتب إلى صاحبه بذلك ، فسكتب إليه صاحب الطعام : « يا هذا إنا كنا قمنا بربح يصير مع سلامة ديننا ، وإنك قد خالفت وما نحب أن تربح أضعافه بذهاب شيء من الدين ، فقد جنيت علينا جناية ، فإذا أتاك كتابي هذا فخذ المال كله فتصق به على فقراء البصرة وليتني أنجمو من إثم الاحتكار كنا لا على ولا لي » .

إن الاحتكار بشير الحقد والكراهية بين أبناء الشعب وخبروصاً في الظروف الاستثنائية كظروف الحروب وانقطاع الموارد ، لذا كان السلف يتحينون ظروف الشدة ويوزعون ما همي أن يكون قد تجمع لديهم من أقوات ، إسهاماً منهم في تفريج الأزمات وإتفاء جزاء الله ومثوبته .

وقد يستعمل الاحتكار سلاحاً ضد الأمة في ظروفها الحرجة لبلابة

أفكارها ، وإشاعة القلق والدعر في صفوفها ، لهذا تعنى الدولة بشأنه
 حماية خاصة .

وليس الاحتكار المحرم خاصا بالطعام كما يرى بعض الفقهاء ، بل
 هو عام في كل ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه الضرورة كاحتكار
 الأدوية وخيوط النسيج وأدواته ، والوقود ومواد البناء وغير ذلك
 مما لا بد منه للناس ولا يستغنى عنه وأنه وإن كان قد ورد في بعض
 الأحاديث التصريح باحتكار الطعام ، فقد وردت أحاديث أخرى
 عامة غير مقيدة بذكر الطعام كقوله صلى الله عليه وسلم : « من احتكر حكرة
 يريد أن يغلب بها على المسلمين فهي خاطئة » ، وقد برئت منه ذمة الله .
 وإذا كان بعض الفقهاء قد أضحى بالطعام ما تمس إليه الحاجة
 كالنبايا ، فليأحق به كل ما يشبه ذلك كما أُلحقت بالنبايا . قال الإمام
 أبو يوسف : « وكل ما أضر بالناس حبيسه فهو احتكار وإن كان
 طعاما أو نيايا » .

ولولى الأمر أن يجبر المحتكر على بيع ما عنده عند الضرورة
 قال العلامة ابن حجر الهيتمي : « أجمع العلماء على أنه لو كان عند
 إنسان طعام وخطر إليه الناس يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم .
 والاحتكار شؤم على صاحبه لما فيه من الإضرار بالناس والاسترباح
 غير المشروع » .

قال العلامة ابن خلدون: «وما اشتهر عند ذوى البصر والتجربة
 في الأمصار أن احتكار الزرع حين أوقات الغلاء مشحوم، وأنه يعود
 على فائدته بالتلف والفساد. ومديبه - والله أعلم - أن الناس لحاجتهم
 إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلونه فيها من المال اضطرارا فتبقى
 النفوس متعلقة به، وفي تعليق النفوس بما لها سر كبير في وباله
 على من يأخذه مجازا، فالنفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير
 سعة في العذر وهو كالمسكر، وما عدا الأقوات وللمساكولات من
 للبيعات لا اضطرار للناس إليها، وإنما يبعثهم عليها التفتن والشهوات
 فلا يبذلون أموالهم فيها إلا باختبار وحرص ولا يبقى لهم تعلق بما
 أعطوه، فلماذا يكون من عرفه بالاحتكار تجتمع القوى النفسانية
 على متابعته لما يأخذه من أموالهم فينمعه ربحه».

الصناعة

إن الصناعة من أهم الأركان التي يقوم عليها بناء للعالم ، وهي
أس الحضارات .

فالحضارات مجموعة من الأفكار تجسدها مجموعة من الصناعات .
وفيما نأكل ، وفيما نشرب ، وفيما نلبس ، وفيما نساكن ،
وفيما نتمتع به من ألوان الزينة والرفه جملة من الصناعات يشتبك
بعضها ببعض ، ويكمل بعضها البعض .

وبالصناعات يقوم الميكل الاقتصادي للعالم كله ، ولأهميتها دعا
الإسلام إليها وجعلها من فروع الكفاية بمعنى أن الجماعة الإسلامية
لا بد أن يتوافر في أهلها من كل ذي حرفة وصناعة من يكفيها
حاجتها من الصناعات المختلفة ، فإذا لم يوجد فيها من ينهض بهذه
الصناعات أثمت الجماعة كلها وبخاصة أولى الأمر ومن يسلم
الحل والعقد .

قال الإمام الغزالي بعد أن ذكر أن تعلم بعض العلوم من فروع
الكفاية كالحساب والطب : « إن أصول الصناعات من فروع
الكفاية كالزراعة والحياكة والسياسة بل الحجابة والخياطة ، فإنه
لو خلا البلد من الحجام لمارع الهلاك إليهم بتمريضهم أنفسهم للهلاك .

فإن الذي أزل الداء أزل الدواء ، وأرشد إلى استعماله ،
وأعد الأسباب لتعاطيه ، فلا يجوز التعرض للهلاك وإماته .

وقد أشار القمران الكريم إلى بعض الصناعات التي زاو لها
الأنبياء كصناعة الدروع التي مارسها داود - عليه السلام - فقال
جل شأنه : « ولقد آتينا داود منا ففلا يا جبال أوبى معه والطير
وألنا له الحديد ، أن اعمل مراكبات وقدر في السرد واعملوا صالحا
إني بما تعملون بصير ^(١) » .

وكصناعة التجارة التي باشرها نوح - عليه السلام - بأمر ربه
حيث قال جل شأنه : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا
فإذا جاء أمرنا وطار التنور فاعلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك
إلا من مضى عليه القول منهم ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم
مفقون ^(٢) » .

ولا شك أن الصناعات أصبحت الآن أهميب الموارد الاقتصادية
تجد الدول بكل إمكانيات التقدم والرخاء والرفه ، وليس في الصناعات
أيا كان لونها عيب ، فالعمل شرف وواجب وعبادة لله سبحانه .

والعيب كل العيب في البطالة والتعطيل ، وانتطفل على الغير

في اللعاش ، وفي الحديث الصحيح :

[١] س : ١٠ ، ١١ .

[٢] لاؤنون : ٢٧ .

« ما أكل أحد قط طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده
وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » .

إلا أن هناك صناعات يحرمها الإسلام كما أشرنا إلى ذلك
في موضوع « العمل المحظور » .

ولما لم أجبر فيما استعمل فيه ، ويسمى بلغة العصر أجيراً
مشتركا يعمل لصاحب العمل نظير أجر يتفق عليه بينهما .

وواجب الأجير للمشترك كواجب الأجير الخاص ، هو الإخلاص
والنزاهة وإتقان العمل والوفاء بالوعد .

وقد تناول الفقهاء الإسلاميون عقد إجارة منافع الأشخاص
وبنوا أحكام العامة ومبادئ الأعماقية تاركين لولي الأمر التفاصيل
يضعها حسب مقتضيات العصر واختلاف الزمان بطارها الديني .

ومن الأحاديث التي أشارت إلى بعض القواعد قوله صلى الله عليه
وسلم : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » .

وقوله : « من استعملنا على عمل وورقناه رزقا فإأخذ به
ذلك فهو غلول » .

وقوله : « ويل للتاجر من بلى والله ، ولا والله ، وويل للصانع
من غد وبعد غد » .

وقال العلامة الإمام الغزالي : « لا ينبغي للمصانع أن يتهاون بعمله
على وجه لو طامله به غيره لما ارتضاء لنفسه ، بل ينبغي أن يحسن
الصنعة ويحكمها ثم يبين عيوبها إن كان فيها عيب فبذلك يتخاض » .
وقد سئل أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن الرقوب بحيث
لا يتبين ، قال : « لا يجوز لمن يبيعه أن يخفيه وإنما يحل للرقا إذا علم
أنه يظهره أو أنه لا يريد للبيع » .

همن شئون الميائل

المال

للمال مرتبط بالعمل ولا مال بغير عمل ، ولليراث من هبة
للورث تركه للوارث ، والمال - مثلاً في كل نقد وكل حين وفي كل
ما سخره الله للناس من خير في السبر والبحر ، وفي بطن الأرض
وظاهرها - أساس حياة الفرد والجماعة ، لا تستقيم حياة الفرد إلا به
ولا تصلح شئون الجماعة إلا به أيضاً ، فضرورات الفرد وكيالياته
لا تحصل إلا بالمال وشئون الجماعة المختلفة لا تقوم إلا عليه ،
فشئون الصناعة والزراعة والتجارة والعرفة والبريد والبرق
ونحوها من مرافق الحياة تعتمد كلها على المال ، وكذلك بعض
شئون العبادة : كالزجاج والمعمورة وبر الوالد بن وصلة ذريته تقربى سبيلها
للمال ، وقد قيل في مشهور العبارات : المال عصب الحياة .

وأبلغ ما قيل في قيمة المال قوله تعالى : « ولا تؤثروا السفهاء
أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » ^(١) فالمال قيام الحياة وقوامها ،
فقيمة كل أمة أولاً بما تملك . وبكثرة المال وقلة تختلف حضارات
الأمم وينخفض أو يرتفع مستواها المعاشي ، فالمختارة والراهبة
ظلي المال يتبعانه أينما كان ، لذلك كان المال حبيب الروح وممشوق

[١] النساء : . .

الناس منذ كانت الدنيا وما زال مشعل الحروب ومثير الخصومات بين الأفراد والأمم .

والمال من أجل نعم الله على عباده ، يصلح به دينهم ودنياهم وبه امتن الله عليهم ، فقال تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً »^(١) وقال جل شأنه حكاية لما قال نوح - عليه السلام - لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً . يرسل السماء عليكم مدراراً . ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً »^(٢) . وامتدحه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » .

وليس لاقتناء المال حد يقف عنده ما أدبت فيه حقوق الله وما كان اكتسابه من طرق الحلال المشروعة التي رسمها الإسلام وخلصت من الغش والخداع والظلم والاختصاب والرشوة والسرقة واجتنبت فيها الشهوات .

فمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به بأس » . وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان لأبي بكر الصديق

[١] الكهف : ٤٦ .

[٢] نوح : ٩٠ - ١٢ .

- رضى الله عنه - غلام يخرج له الخراج^(١) وكان أبو بكر يأكل من خراجهم ، فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر ، فقال له الغلام : أتدري ما هذا ؟ فقال أبو بكر : «وما هو ؟ فقال : كنت تكلمت لإنسان في الجاهلية وما أحسن السكينة إلا أنى خدمته فلتينى فأعطاني لذلك هذا الذي تأكل منه ، فادخل أبو بكر يده فقاء كل شيء في بطنه » .

ولا بأس بالجند في طلب المال ما كان الطلب في هواة ورفق دون شره ولحف ومع الاحتياط في طرق السكسب ، فإن للمالك إغراء وضراوة كضراوة السباع بفرائسها .

وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس^(٢) لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع . وكما أنه لا بأس بتحصيل المال من وجوهه المشروعة فلا بأس بالادخار منه مهما كثر ، ولا يكون هو الكثر الذي توعد الله عليه بالعذاب ما أدبت فيه حقوق الله على ما سنين .

[١] الخراج : كل شيء يجمله اليد على عبده يؤدبه كل يوم ، وباقى كسبه يكون للعبد .

[٢] إشراف النفس : تطلها وطعمها في الشيء ، وسخاوة النفس : عدم الإشراف إلى الشيء والطمع فيه والبالاة به .

« الإشراف النفس »

وظائف المال

عرفنا مما تقدم أن للمال من أجل نعم الله على عباده إذ جعله قياماً للناس كما جعله قياً للأمتعة والسلع تجري بعبادته بها شئون المعاش فيسر وسهولة ، وقد تقدم ما حكاه القرآن من نوح مما قاله لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفراً . يصل للساء عليكم مدراراً ويهدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً » (١) .

وبمحسن رعاية المال واستثماره بالطرق التي منها الإسلام يزداد ثناء وبركة ويزداد انتفاع صاحبه وانتفاع الجماعة به .

وللمال وظائف تفرضها القوانين السماوية والقوانين الوضعية المستمدة من القوانين السماوية كما يفرضها الضمير الحى والوجدان النبيل . ويمكن حصر تلك الوظائف فيما يأتى :

الإتفاق على النفس والأمة .

الزكاة .

القضرائب .

الإنفاق فى المصالح العامة ، الادخار .

[١] سورة نوح ١٠-١٢ .

الوظيفة الأولى للمال

الإتياف على النفس والأسرة

لم يجعل الله المال غاية لقائه إذا احتازره الإنسان وقف عندها
نظام على خدمته وحمايته ، ولكن جعله الله وسيلة إلى غايات تتعلق
بمصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

ومن غاية المال للفرد أن ينفق منه على نفسه وأسرته ولاخير
في مال لا ينفع صاحبه كما يقول الناس .

فمن حق صاحب المال بل من واجبه أن ينفق على نفسه وعلى
من يعول بالمعروف دون إسراف أو تقصير ، وقد وضع الإسلام قواعد
مادة للإتياف تصلح لكل فرد وفي كل زمان ، ومن أدق التواضع
في الإتياف ما أشار إليه سبحانه وتعالى في قوله : « وكأوا واشربوا
ولا تسرفوا إنه لا يحب للسرفين » ^(١) وقوله : « ولا تجعل يدك مغلولة
إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما مسورا » ^(٢) .

وقوله تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته » ومن قدر عليه رزقه

[١] الأعراف : ٣١

[٢] الإسراء : ٣٩

فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسه إلا ما آتاها سيجعل الله
بعد عمر يسراً (١).

وما أشار إليه رسول الله - ﷺ - بقوله : « كل ما شئت والبس
ما شئت ما أخطأتك خصلتان : سرف ، ومخيلة » .

والإسلام يبعث التقتير كما يبعث الإسراف ، وفي ذلك يقول الله
تعالى : « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » (٢) .

ويتول ﷺ : « شر ما أعطى الرجل شح هالع ، وجبن خالع » .
ولا يمكن وضع قاعدة حسابية دقيقة يلزم بها كل فرد وكل
أسرة ، فكل طائفة ، وهو ميزان نفسه ، عليه أن يوازن بين موارده
ومصارفه ، وقد ينفق وجل الثبات في العام ولا يكون مسرفاً وينفق
الآخر عشرات ويسكون مسرفاً .

إلا أن ذا السعة ينبغي أن يلاحظ ألا يخرج بكثرة إنفاقه
إلى الزرف الذي يفضي به إلى الانحراف ، وسقوط المهمة ، واعتلال
للصحة ، وإنهاك القوة وإلى التماخلة والمهامة بمظاهره وغناه ، فذلك
هو البطر والعجب الذي نهى عنهما الإسلام .

فمن رسول الله - ﷺ : « لا يزال الرجل يذهب بنفسه حتى

[١] الطلاق : ٧

[٢] التوبان : ١٦

يكتب في الجبارين ^(١) ، فضلا عن أن هذا يجلب عليه حقد
 المهرمين وغبط البائسين وغضب الناس أجمعين .
 ويجب ألا يحمل حب التقايد والمباهاة والمفاخرة متوسط الحال
 على أن يتحمل ما ليس في وسعه في انتناء الأثاث والرياش والأدوات
 السكالية فيتمترض ويستدين ويعرض نفسه للقلق والإرهاق
 ودوام التفكير في طرق الحداد فتصبح أدوات الترف ووسائل
 الراحة مصادرات لتعب ونكد .

والذي لا شك فيه أنه مما يحب الله من عبده أن يرى أثر نعمته
 عليه في نفاق ما أحله من طعام وفراب وملبس ومسكن هو وأسرته
 ومن يعول ، إلا أنه ينبغي ألا يطلق لنفسه العنان في كل ما تشتهى
 ويستجيب لها في ما تطلب فلن تنقضي للنفس شهوة وإن تقف عند
 حد ، وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « من الإسراف أن
 تأكل ما اشتبهت » . ورحم الله البوصيري إذ يقول :

والنفس كالطفل إن تهمله شب على

حب الرضاع وإن تطفه ينقطع

[١] يذهب بنفسه : يرتفع ويتكبر .

الوظيفة الثانية للمال الزكاة

الزكاة من أركان الإسلام التي يقوم عليها بناؤه ولا يتم إسلام المسلم إلا بها . ففي الحديث الصحيح عن ابن عمر عما روى البخاري ومسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » .

وقد جاءت الزكاة في القرآن مقرونة بالصلاة في عشرات المواضع كما أثمرت المنفعة في الحديث عنها ، والزكاة كما عرفها الفقهاء تمليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص .

والحكمة في افتراضها واضحة ، وقد أوضحها الكتاب شرحا وبيانا ، وكانت فيما كتبه الكتّابون أعظم بيان عن فضل الزكاة الإسلامية ، وسبق الإسلام بتشريعها إيها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يسمى لتحقيقه المثلث الاقتصادي الحديث .

ويمكن إجمال مزاياها من الناحية الاقتصادية بأنها جزء مفروض من المال على الأغنياء قصد به سد حاجات جماعات من الشعب قعدت

بهم ظروف الحياة عن الكسب وتحصيل الثروت رحمة بهم^(١) وسداً
لعوزهم، ووقاية للمجتمع من أخطارهم، كما قصده سد جوانب من
المصالح الدائمة للأمة .

ويمكن إجمال مزاياها من الناحية الأخلاقية بأنها تطهرة للنفس
من رذيلة الشح التي هي من أقبح الرذائل الأخلاقية كما قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « شر ما أعطى الرجل مسح دالعه وجبن خالعه » .
وأنها وسيلة لتطبيب نفوس الفقراء ، واستئلال أحقادهم على
الأغنياء ، وإشعارهم بتهافتهم معهم ، وإحساس بواجبهم نحوهم ،
وربط بعضهم ببعض بروابط المحبة والتعاون .

وفي المجال الأخلاقي عبر القرآن الكريم عن الزكاة بأنها حق
للفقراء وصيانة لكراماتهم وحرمها على شعورهم ، وندب إلى إخفاء
الصدقات مراعاة لذليهم لأمنى قتال جلي شأبه : « إن تبدوا الصدقات
فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر
عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير »^(٢) .

وقد أشار القرآن الكريم إلى ما في الزكاة من المعاني والحكم

[١] يمكن أن يقتن الوضع المالي في نظر الإسلام بالآتي :

على التقدير أن يعمل ولكل أن يعيش : « وأنفقوا مما جلدكم مستخفين فيه »
« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم »
الإشراف الفني

[٢] البقرة : ٢٧١ .

في آيات كثيرة فتدل على شأنه : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » (١) .

وقال : « وأقموا الصلاة ، وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه منه الله » (٢) .

وقال عز من قائل : « وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المصدّقون » (٣) .

كما أشادت السنة بإيها في أحاديث لا تحصى ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (إن تمام إيمانكم أن تؤدوا زكاة أموالكم) .

وقوله : (حسموا أمر السك بالزكاة) .

وقوله : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليؤد زكاة ماله) .

وقوله : (إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك) .

وقوله : (ومن جمع مالا حراما ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر) .

وقوله : (ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة يقولون :

ربنا ظلمونا حقوقنا التي فرضت لنا عليهم) فيقول الله عز وجل :

« وعزّني وجلالي لأديننكم ولا بعدنهم » ثم لا رسول الله صلى الله

عليه وسلم : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » .

[١] النوبة : ٣٠١ . [٢] الزمل : ٢٠ . [٣] الروم : ٣٨ .

المواد التي تجب فيها الزكاة

الزكاة كما عرفها الفقهاء تعريفا شريها هي : « تمليك^(١) جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص » ، فالجزء المخصوص : هو المتدار الذي حدده الشارع في كل صنف من أصناف المال .
والمال المخصوص : هي الأعيان التي أوجب الشارع فيها الزكاة ، والشخص المخصوص : هم الفقراء والمساكين وغيرهم ممن تضمنتهم الآية الكريمة : « إنا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » .^(٢)
والأصناف التي تجب فيها الزكاة : النعم ، وهي الإبل ، والبقرة والغنم ، الذهب والفضة ، عروض التجارة ، الزروع والثمار ، المعدن والركاز .

زكاة النعم :

النعم هي الإبل والبقرة ويشمل الجاموس ، والغنم . وكلها يشترط فيها النصاب وهو القدر المخصوص الذي إذا وصلت إليه وجبت فيها الزكاة .

[١] يلاحظ بهذا أن الزكاة في نظر الإسلام حق ثابت للفقراء في ذمة الأغنياء ، فليست خدمة اجتماعية ولا جباية ولا منة ، ولا هدية .

الإشراف الفني

[٢] النوبة : ٦٠ .

ويشترط في وجوب الزكاة فيها زيادة على ما تقدم حـ ولأن
الحول على امتلاكها .

زكاة الإبل :

ونصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ، وفي كل
خمس شاة حتى تبلغ خمسا وعشرين فيجب فيها ابن مخاض ، وكلما
زادت زاء مقدار الواجب على ما بين في كتب الفقه .

زكاة البقر :

ونصاب البقر والجاموس ثلاثون ، والمقدار الواجب فيه تبيع
أو تبعة وهو ابن أو بنت البقرة إذا مضى عليها سنة ودخلت
في الثانية ، وكلما زاد عددها تغير النصاب وزاد مقدار الواجب
في الزكاة كما يعرف من كتب الفقه أيضاً .

زكاة الغنم :

نصاب الغنم أربعون شاة ، ومقدار الواجب فيها شاة وإذا زاد
هددها حتى يبلغ نصابا آخر زاد مقدار الواجب فيها أيضاً .

وزكاة للنعيم : إنما تجب حسب ما قدمنا إذا كانت النعم سائمة ،
أي تعيش على الرعي في البراري لتقصداً للدر والنسل والسمن الذي يتعبد به
تقويتها لا ذبحها ، فإن كانت سائمة للتجارة ففيها زكاة عروض التجارة

زكاة الذهب والفضة :

ونصاب الذهب عشرون مثقالا ، ونصاب الفضة مائتا درم
وتقدر قيمة كل منهما حسب السعر الجاري فيها وقت الزكاة، والواجب
فيها ربع العشر مهما بلغ القدر بعد تمام النصاب .
وأوراق البنوك والأسهم والسندات أموال مضمونة يجب
فيها الزكاة ، وتقوم الأسهم والسندات حسب أسعارها الحاضرة .

حلي النساء :

لازكاة في حلي النساء إذا كانت للزينة والاستعمال ، وهذا رأي
المالكية والحنابلة ، وأما الحنفية فيوجبون الزكاة فيها إذا بلغت
نصابا وحل عليها الحول ، وللشافعية رأيان : رأي بعدم وجوب
الزكاة ورأي بوجوب الزكاة إذا كان فيه إسراف .

زكاة عروض التجارة :

عروض التجارة هي كل ما أعد للتجارة من غير النقدين وتجب
الزكاة فيها إذا بلغت قيمة الموجود منها نصابا من الذهب والفضة
على ما تقدم بشرط أن تكون بنية التجارة ويحول عليها الحول .
وتقوم العروض بما هو أشع للفقراء ، فإن بلغت قيمتها نصابا
من أحد النقدين دون الآخر قومت بما تبلغ به نصابا رطبة
لمصلحة الفقراء .

زكاة الثروع والثمار :

تنقسم الأرض إلى عشرية وخراجية ، فالعشرية أرض أسلم أهلها طوطاً أو فتحها الإمام عنوة ، وقسمها بين الفاتحين ، أو ثبت أنها عشرية بالسنة .

والخراجية أرض فتحت عنوة أو صلحا وأقر أهلها عليها .

والواجب في الأرض العشرية عشر الخارج بشروط :

١ — أن تسقى لأكثر العام بماء المطر ونحوه كالماء الجارى ، فإن سقيت بالآلات ففيها نصف العشر .

٢ — أن يكون الخارج مما يقصد لاستغلال الأرض ، فلا زكاة في الحطب والحشيش وغير المستغلين .

٣ — ألا يهلك الخارج كله ، فإن هلك بعضه سقطت الزكاة بحسابه ويخرج الواجب قبل إخراج النفقات :

هذا ولا يشترط في الخارج مضي الحول ولا بلوغه نصاباً ، والواجب في الخراجية ما يتفق عليه الحاكم مع أهلها .

وزكاة الثروع واجبة على المستأجر الذي يباشر الزرع ، والزكاة حق الزرع وهو نوع من الشكر على نعمة إنبات الزرع وسلامته وبذلك كان المستأجر هو المطالب بإخراج زكاة الأرض المستأجرة .

زكاة المعدن والركاز :

المعدن والركاز عمرتا : مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا خلقيا أو كنزا دفنه الكفار .

وتنقسم المعادن إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما ينطبع بالنار .

٢ - مائسج .

٣ - مائس بواحد منهما .

فالندي ينطبع كالحديد والذهب ، فالواجب فيه الخمس ، ومصرفه مصرف للغنيمة المذكور في قوله تعالى : « وادخلوا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه » ولرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله ^(١) ، وللباقى للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة كالصحراء ، وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية . أما إن كان عليه علامة الإسلام فحكم اللقطة ، يعلن عنه ويعرف به ليأخذه صاحبه ، وإن لم يوجد له علامة يجعلها جاهليا إن وجد في أرض مملوكة ففيه الخمس وللباقى للمالك .
وأما المائس كالنفط والقطران فلا شيء . فيه ومثله ما ليس ينطبع ولا مائس كالنوسجات .

ولا شيء فيما يخرج من البحر كالعنبر والؤلؤ والسمك إلا إذا أعد للتجارة فيكون كمروض التجارة وتجب فيه الزكاة .

[١] الأنفال : ٤١ .

مصارف الزكاة

مصارف الزكاة هي الجهات المستحقة لها ويجب صرفها إليها وهم ثمانية أصناف شملهم قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم » . (١)

والفقير : هو الذي يملك أقل من نصاب أو يملكه مشغولا لحوائجه الأصلية .

والمساكين : هو الذي لا يملك شيئاً .

والعامل على عليها : هو القائم بتحصيل الزكاة بتكليف من الحاكم .
والمؤلفة قلوبهم : هم الذين كانوا يستألون بالزكاة للدخول في الدين أو لدفع شرهم أو تطهير قلوبهم ...
وفي الرقاب : العبيد الأرقاء الذين اتفقوا مع ساداتهم على هتقهم بمال يدفعونه إليهم ، وهم المساكين فيعطون من الزكاة إغاثة لهم على الحرية .

والغارم : هو المدين الذي عجز عن سداد دينه الذي لم يستدنه

في مصحبة .

وفي سبيل الله: هم الجنود المجاهدون لإعلاء كلمة الإسلام ، بذلك
فسره بعضهم وهو تفسير ضيق والأكثر أن سبيل الله يشمل
كل ما فيه خير للجماعة المسلمين^(١).

وابن السبيل : هو الغريب الذي انقطع عن أهله وماله بغربة
ولو كان له مال في وطنه .

وقد سقط من هؤلاء الأصناف صنف المؤلفة قلوبهم بوظة
النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الله قد أعز الإسلام وأغنى عنهم .

ويرى بعض العلماء أن مصرف المؤلفة قلوبهم مازال قائما ،
ومن هؤلاء العلامة للشوكاني حيث يقول :

« والظاهر جواز التأليف عند الحاجة^(٢) إليه فإنه كان في زمن
الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته

[١] في جنوب شرق آسيا تقوم معارك عنيفة حول صحة توجيه جزء من الزكاة
لبناء مدارس إسلامية تواجه التبشير الذي هيأ مدارسسه على مستوى رفيع ليدخلها
أبناء المسلمين ، وعلة هذه المعارك هو التفسير القديم لمعنى : في سبيل الله ، ونود
أن نشير هنا إلى أن في سبيل الله : كل عمل اجتماعي أو تقافي أو عسكري يخدم
الإسلام الحنيف . « الإشراف الفنى »

[٢] كأن الإمام للشوكاني يرى ببعيدته حاجة الدعوة الإسلامية في العصر الحديث
إلى مثل هذا مصرف في آسيا وأفريقيا . « الإشراف الفنى »

بالقسر والغلب ، فله أن ينألقهم ، ولا يكون نفشو الإسلام تأثير ،
لأنه لم ينفع في هذه الواقعة .

حقوق أخرى للفقراء والمساكين :

للفقراء حقوق أخرى غير الزكاة مقررة في أموال المسلمين وهي
أموال الكفارات التي أوجبها الله في الرجوع في الظهار وفي الحنت
في الأيمان وفي الفطر في رمضان للمعجز عن الصيام أو في الفطر ممدا .

حكمه تحديد مقادير الزكاة

تكلم العلماء والباحثون عن الحكمة في وجوب الزكاة وقالوا :
« إنها وصية بين الأغنياء والفقراء وتأليف بينهم ليتسق المجتمع
ويسوده الأمن والسلام .

وقلما نعرض أحد منهم لبيان الحكمة في تحديد مقادير الزكاة
ولماذا كانت في النقرود بنسبة اثنين ونصف في المائة وكانت في المواد
الزكوية الأخرى بمثل هذه النسبة تفريفا .

وبلوح لنا أن تحديد هذه النسبة قد لوحظ فيه نسبة المعجز البشري
في الجماعة وأن هذه النسبة المالية تفي بحاجة المعجزة منها ، فالجماعة الجادة
الكاشحة العامة بعبادىء الإسلام في وجوب السعى والتكدل يبلغ معجز
المعجزة فيها بالبساطة والشيخوخة والمرضى إلا نسبة عددية تصد حاجتها
هذه النسبة المالية من الزكاة التي قررها الإسلام للفقراء في أموال
الأغنياء ، فإن زادت هذه النسبة العددية في صدقة التطوع
وكفارات الإيمان والصيام ما يواجه هذه الزيادة .

ومن يتتبع الإحصاءات التي تجريها الدول لحصر حالات المعجز
في الجماعة يجدها تدور حول نسبة قليلة تغل على حاجاته مثل هذه

النسبة المالية من زكاة الأموال ، وقد ألم بعض العلماء بنحو
هذا المعنى فقال :

« لا يقال : إن مقادير الزكوات لا تفي بمحاجات ذوي الحاجات ،
والتكليف بها لا جدوى له في تحقيق ما عرضنا له من أغراض وحكم
فإن ما يعطى من الزكاة وما يكون من كفارات مضافا كل ذلك
إلى ما يكسبه الفقير من عمله وما يعادفه من صدقات تطوع ،
كل هذا كفيلا بمقاومة الحاجة لدى المائزين فإن لم يكفهم على
فرض فهو لمؤازرتهم ومعونتهم ؛ إذ للفروض أن الفقير يعمل ليكسب
ما استطاع وإن ضاقت بهم السبل فبیت المال ولى من لا ولى له » .

موقف والى الأمر من موانع الزكاة

يرى العلماء أن لولى أمر المسلمين باعتباره مسئولاً عن الفقراء واستخلاص حقوقهم أن يحصل الزكاة من الأغنياء الباخلين بها قهراً عنهم مهما كلفه ذلك حتى لو كلفه محاربتهم وقتالهم ، لأن الفقراء جزء من المسلمين ، وسد حاجتهم وإصلاح حالهم إصلاح لحال المجتمع ، وولى الأمر مسئول عنه . يقول بعض المفكرين :

« وإمام المسلمين فى دار الإسلام هو الذى تؤدى له صدقات الزكاة وهو صاحب الحق بجمعها وصرفها لمستحقيها ، ويجب عليه أن يقاتل الذين يمتنعون عن أدائها كما فعل خائفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبو بكر ، رضى الله عنه ، فيمن منعوا الزكاة من العرب ، وقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة من العرب ، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني هنا - الأنثى من الميز - كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . »

والزكاة هى الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلاة المفروضة ، وأظهر آيات الإيمان وكان النبى ﷺ يبايع المسلمين على أدائها ، وأجمع المسلمون على كفر جاحدها ، ومعتحل تركها وأنى أرى أن هذا العمل لا يمتق الغاية فى تحصيل أموال الزكاة كلها لأن الوصول إلى معرفة مقادير الأموال لدى الأغنياء

ثم معرفة الواجب فيها مطلب^(١) هسير فأكثر أوال الناس غير ظاهر
ويمكن إخفاء مظهر منه ، ووسائل الإخفاء كثيرة ، ففي الخزائن
وفي شقوق الجدران ، وباطن الأرض وفي الأقارب والجيران مجالات
مختلفة للإخفاء ، واستخدامها في اقتناء التحف والصور مجال آخر
وللمارس العمليات المالية وسائل أدق من ذلك وأخفى .

ولقد كان هذا الحكم محققاً للغاية منه حين كانت الأموال
تتمثل في أعيان ظاهرة كالأغنام والأبقار والأسلح التجارية التي
يمكن معرفتها وضبطها أما في هذا العصر فلم تنحصر في صور كثيرة .
والواقع أن تحقيق هذا الركن يقوم على الإيمان والوجدان الديني
والعمور بالمسئولية أمام الله ومراقبته والحشية منه في التفریط فيه
فإذا قوى الإيمان والوجدان الديني في نفوس المسلمين اندفعوا إلى
أداء الزكاة بحض اختيارهم دون حاجة إلى سلطان انقانون أو سطوة الحكم .
فينبغي أن يسكون سبيلنا إلى ذلك تنمية هذا الشعور الديني
في نفوس الكبار وغرسه في نفوس الناشئة ليكون هذا الشعور
دافعاً لهم إلى القيام بهذا الركن الإسلامي وغيره من الأركان
والتواجبات التي تصاح بها جماعة المسلمين

[١] تقوم المسئولية في الإسلام على أساس : « اعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن
تراه فإنه يراك » .

والمناخ الإسلامي يمنع من عسر جمع الزكاة بناء على هذا . «الإشراف الفنى»

الوظيفة الثالثة للميسال الضرائب

والضريبة بمعنى العام ، جزء من المال يقدره ولي الأمر على المدول أيا كان مصدر تموله ، سواء أكان من الزراعة أم التجارة أم الصناعة أم غيرها ، يستكمل به حاجات الدولة حين لا تنفد مواردها بتلك الحاجات :

وهو بالمعنى الاصطلاحي المالى : « فريضة نقدية يلزم الفرد بأدائها للدولة طبقا لقواعد محددة باعتباره عضوا في المجتمع لا بغرض انفاقها للمصالح العام فحسب ، بل بغية تحقيق الرفاهية لجميع أفراد الشعب » .

ويختلف مقدارها باختلاف الحاجة واختلاف الزمن وهي مورد مالى استحدثته الدولة واقتضته متطلبات الحضارة والتوسع في وجوه الإنفاق في المصالح العامة ، ونظمتها على صور تتوخى فيها العدالة ما استطاعت ، وربما كانت لها جذور في بعض الأمم تتمثل في نظم كان طابعها للظلم والطبقية .

وعلى المسلم أن يؤدي هذه الضريبة كعضو في الجماعة الإسلامية ويخضع للقوانين التي يصدرها ولي الأمر فيها ^(١) ، سيما إذا علم أنها

[١] هذا الخوض في دائرة : لاطاعة المخلوق في معصية الخالق . (الإشراف الفنى)

ضرورة تلجئ إليها الظروف الطارئة أو الدائمة .

وقد يبعث للمول على أن يؤديها عن رضا وطواعية أن يتحقق من ضرورتها وصواب وجوه صرفها ، ولا يتنع الإسلام من فرض مثل هذه الضرائب إذا دعت إليها حاجة .

كما تبدل على ذلك ظواهر النصوص وعمل بعض الصحابة ، فقد أرسل عمر - رضى الله عنه - عام المجاعة إلى ولاية الأمصار أن يمدوه بالطعام والأموال ، فأرسل له كل وال ما استطاع إرساله ، وكان يوزع الطعام على الناس بالسوية .

ومن أقواله : « حينذاك لو امتدت المجاعة لوزعت كل جائع على بيت من بيوت المسلمين ، فإن الناس لا يهلكون على أنصاف بطونهم »
ومن أقواله : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين » .

ويقول الإمام الغزالي : إذا خلت أيدي الجنود من الأموال ، ولم يكن من مال بيت المال ما يفي بنفقات الجيش وخيف من ذلك دخول العدو بلاد الإسلام ، أو خيف حدوث النتن الداخلية جاز للإمام أن يفرض على الأغنياء مقدار كفاية الجيش ، لآنا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران دفع أشد الضررين وأعظم الشرين . وما يؤديه كل واحد منهم قليل بالإضافة إلى ما يخطر به من نفسه وماله لو خلت البلاد من الجيش بحفظ نظام الأمور ويقطع مادة الضرر .

ويقول بعض العلماء : « نستطيع أن نرى أن لولى الأمر الحق .
إذا رأى المصلحة ودعت الحاجة أن يفرض على المسلمين وغيرهم ممن
تحميهم الدولة وينتفعون بمرافقها وقوتها ، ما يحقق به المصلحة العامة
ويدفع الحاجة ، ولا يمنع من فرض ذلك على المسلمين ما أوجبه الله
عليهم من الزكاة قربة ودينًا من صدقات تطهرهم وتزكيهم » .

وتختلف الضريبة عن الزكاة من وجوه :

الأول : أن الزكاة فريضة دينية يأثم المتهاون بها إثمًا عظيمًا ويعصى
بتركها مع إيمانه بفرضيتها ويكفر بيجدها لأنها أحد أركان الإسلام
وبقائل عليها .

الوجه الثانى : أنها مقدرة محددة لا تزيد ولا تنقص ، والضريبة
ليست كذلك ، فإنها تختلف تبعًا لحاجة المجتمع إليها .

والوجه الثالث : أن مصارف الزكاة ضيقة وتوجه لفئة خاصة
بنص القرآن ، أما الضريبة فإن مصارفها غير محددة ولولى الأمر أن
يوجهها إلى أى مصرف من مصارف الدولة .

الوجه الرابع : أن الزكاة لا تجب إلا إذا بلغ للمال قدرًا خاصًا
يسمى نصابًا ولا كذلك الضريبة .

الوجه الخامس : أن الزكاة مقررة في أعيان مخصوصة ، وهى النقود
والأنعام ، والزروع والثمار والمعادن والركاز ، والضريبة أشمل من ذلك .

لا تعفى الضريبة من الزكاة :

لأن الزكاة حق خاص بمصارفها كما ذكرنا لا تصرف إلى غيرهم ،
 أما الضرائب فجميع الأمة حق الانتفاع بما تقدمه من الخدمات
 كاستعباد الطرق وتشجير الشوارع وخدمات الإسعاف ووسائل
 المواصلات ونحو ذلك .

تذييل

ويحسن أن نذيل هذا للوضوع بما قرره مؤتمر جمع البحوث الإسلامية مما يتصل به في دورته الثانية المنعقدة في ٢٩ المحرم سنة ١٣٨٥ هـ (٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغني القيام به عن أداء الزكاة المفروضة .

٢ - يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التعامل المعدنية ، وأوراق النقد والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً ، فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالاً ذهبياً وجبت فيه الزكاة ، وذلك لأن الذهب أقرب إلى الثبات من غيره ويرجع في معرفة قيمة مثقال الذهب بالنسبة إلى النقد الحاضر إلى ما يقرره الخبراء .

٣ - الأموال النامية التي لم يرد نص . ولا رأى فقهي لم يجاب الزكاة فيها حكماً كالآتي :

(١) لا تجب الزكاة في أعيان المائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها عنده توافر النصاب ، وحولان الحول .

(ب) وإذا لم يتحقق فيها التصاب وكان لصاحبها أهـوال أخرى، تضم إليها وتجب الزكاة في المجموع، إذا توافر شرط التصاب وحولان الخول.

(ج) مقدار النسبة الواجب إخراجها هو ربع عشر صافي الغلة في نهاية الموسم.

(د) في شركات التي يسام فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات، وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة.

٤ - تجب الزكاة على المسكن في ماله وتجب أيضا في مال غير المسكن ريوهيا عنه من ماله من له الولاية على هذا المال.

٥ - تعتبر الزكاة أساسا لتكافل الاجتماع في البلاد الإسلامية كلها، وهي مصدرا تسترجه الدعوة إلى الإسلام والتمريف بحقائقه وإطاة المجاميد في سبيل تحرير الأوطان الإسلامية.

٦ - تترك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل إقليم بما يناسبه.

الوظيفة الرابعة للبيان

الإتفاق في سبيل الله، المصالح العامة

ففي الإسلام بالمجتمع عناية كبيرة ، فرض له من مال الأغنياء حصتين ، حصة مفروضة محددة ، وهي حصة من الزكاة فقد جعله الله أحد مصارف الزكاة الثمانية التي شملها قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فسيل الله هو المصالح العامة لجماعة المسلمين . وحصة غير محددة ، وهي الحصة التي تسخر بها نفوس الأغنياء بدافع من وجدانهم الديني ودافع تقديرهم لحاجته ، وتزدهاد هذه الحصة دون حدود كلما قوى إيمان المسلم واستجاب للفتوى بإيمانه ونداء ضميره .

هذا وقد كرر الله الدعوة إلى الإتفاق في السبيل ، وصور ذلك الإتفاق بأنه إقراض له ووعد - ووعد الحق ، بأنه سيخلق له قال تعالى : « وأنفقوا في سبيل الله ولا تنفخوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين » وقال : .

« الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أشقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون »

وقال تعالى : « وما تنفقوا من شيء ، في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » .

وقد نهى الله سبحانه وتعالى إلى أن البر ليس في التوجه إلى المشرق أو المغرب ولكن البر الصادق الدال على إخلاص القلب وسلامة قلبه هو بذل المال العزيز على النفس في مواضع الحاجة حيث يمسح به دمة يتيم أو يسكن به قلب ملهوف أو يسد به خلة محتاج أو ينفك به رقبة رقيق أو يصل به ذا قرابة ، فذلك هو البر الذي يحبه الله ويرضى عنه حيث يقول : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ، وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون »

وقال بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى : « من » ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له ، وله أجر كريم » معى الله سبحانه قرضا ما ينفق في سبيله وفي وجوه الخير ابتغاء مرضاته .. دلالة على أنه صيرده على المنفق ، ثم ذكر صراحة أنه يعطيه أجرا كريما وأنه يضاعف هذا الأجر الكريم ، ولا يوجد ما هو أبلغ

في الحث على الصدقة والإحسان من هذا التعبير، يقول الله سبحانه
هذه يدى بسطتها أريد قرضاً سأرده وسأجزى عليه أجراً كريماً
مضاعفاً ، فمن الذي يسمع هذا ولا يبادر إلى الإجابة ويتم عقد
القرض مع الله ؟ فالجثة مسوقة مساق التمثيل وأثرها ظاهر في النفس
وهي أبلغ من كل عبارة تقال في الحث على الصدقة .

وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا بني آدم إنك
إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف
وأبدأ بمن تعمل ، واليد العليا خير من اليد السفلى » وعنه أيضاً
أنه قال : « ما طلعت شمس قط إلا وبجنتيها ملاكان يناديان اللهم
من أنفق فأعقبه خلفاً ، ومن أمسك فأعقبه تنقاً »

والأحاديث التي تدعو إلى البذل والإنفاق في سبيل الصالح العام
لا حصر لها ، وكلها تدل على روح الإسلام وحبه للتعاون والتناصر
تحقيقاً للوحدة التي يبتغيها وتزهيداً في المال إذا وجدت مصارفه ،
وبأن موضع الحق فيه ، وهذا يدل على قيمة المال وعلى أن له قدراً
عظيماً ، فإنه وسيلة إلى تحصيل الأجر العظيم من الله ووصيلة إلى أن
يعتمد مع الله قروضاً ، وهو وسيلة في إعزاز البلاد وإعزاز الدين إذا
ما تعرض للحلم للجهاد ، فلا يجوز التزهيد في المال على معنى عدم
طلبه وعدم جمعه وإنما يسكون التزهيد على معنى عدم حبه الحب

للاوجب لادخاره ، وكيف يزهد في المال مع أن الله وعد منفقه
بالأجر العظيم .

وسبيل الله أو للصلحة العامة ليس لها حدود تقف عندها
ولا يمكن حصر وجوهها فكل شأن من الشؤون التي تصلح بها
حال المسلمين وتقوى شوكتهم وترهب أعداءهم وتنهض بمستواهم
العلمي والصحي والاجتماعي والعمرائي هي سبيل الله .

وتزداد مسؤولية المسلمين نحو هذا المصرف كلما تقدمت الحضارة
واصطبجر العمران وازدادت مرافق الأمة واشتدت الحاجة إليها .

ولقد اقترح بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إزاء ضائقة
حصة هذا المصرف لضعف الوجدان الديني أن تلجأ الدولة إلى
فرض ضرائب تصاعدية تعالج النقص في هذا المصرف .

ومما قرره مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية مما يتعلق بهذا
الموضوع في دورته الثانية المنعقدة في ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ
(٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - الإسلام يدعو إلى الإنفاق في سبيل الله ، وينهى عن
البخل ، وقبض اليد عن بذل الخير .

٢ - الإسلام يدعو إلى البر بغير المسلمين ، مساواة لهم
بإخوانهم المواطنين من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد
في المجتمع الإسلامي .

القرآن

المصنف	الموضوع
٣	تقديم
٩	مقدمة
١٣	من شؤون العمل
١٤	وجوب العمل
١٩	العمل المحظور
٢٥	ما يحل وما يحرم من الحثالة
٢٩	للرأة أن تعمل
٣٥	العمال وأصحاب رؤوس الأموال واجباتهم وحقوقهم
٣٩	وجره للعاش
٤١	الزراعة
٤٥	التجارة
٤٩	السماحة في البيع والشراء
٥٣	الاحتكار (لأشوق السوداء)
٥٩	الصناعة
٦٣	من شؤون المال
٦٥	المال
٦٩	وظائف المال

الصفحة	الموضوع
٧١	الوظيفة الأولى للعالم
	الإتفاق على النفس والأسرة
٧٥	الوظيفة الثانية للعالم - الزكاة
٧٩	الموارد التي يجب فيها الزكاة
٨٥	مصارف الزكاة
٨٩	حكمة تحديد مقادير الزكاة
٩١	موقف دول الأمر من مانع الزكاة
٩٣	الوظيفة الثالثة للعالم - الضرائب
٩٧	تذييل
٩٩	الوظيفة الرابعة للعالم
	الإتفاق في سبيل الله : المصلحة العامة
١٠٣	الفهرس

رقم الإيداع ٥٠٨١ لسنة ١٩٧٥

الكتاب القادم

الاسراء والمعراج

مضبوطة الدكتور عبدالحليم محمود

وكيل الأزهر

يصدر في منتصف شهر جمادى الآخرة

طبعت بمطبعة الأزهر

الثمن ٥ فروش